المسار

ايلول ● ٢٠٢١ ● العدد ٢

المسار الفصلية، جريدة سياسية ● فكرية ● ثقافية ● اقتصادية ● اجتماعية
تصدر عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

المسار
إيلول ● ٢٠٢١ ● العدد ٢

في هذا العدد

وظيفة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)	٤	إعداد فريق التحرير ٣٠ آذار (مارس) ٢٠١٨ ● افتتاحية العدد ١٤
الحركة الشيوعية السورية وأسئلة المصير	٧	محمد جمال باروت ٥ تموز (يوليو) ● العدد ٦
هل العروبة رابطة قومية أم هوية حضارية	١١	د. حبيب جداد كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٠ ● العدد ٤٧
الجبهة الوطنية الديموقراطية «جود»أو القطب الديموقراطي	١٤	د. جون نسطة أيار (مايو)٢٠١٩ ● العدد ٢٨
«جود» أعاد المعارضة الوطنية إلى حضن الشعب	١٦	نور الواكي ٢٩ آذار(مارس) ٢٠٢١ ● العدد ٥١
هل هناك طبقة برجوازية في سوريا المعاصرة؟	١٨	إعداد فريق التحرير ١ إيلول (سبتمبر) ٢٠٢١ ● العدد ١٤
تهريب النفط إلى تهريب الذهب إلى تقويض البشر	٢٠	د.عارف دليلة ٩ آب (اغسطس) ٢٠٢١ ● العدد ٤٥
الولايات المتحدة وبناء الأمم	٢٤	محمد سيد رصاص ١٦ تموز(يوليو) ٢٠٢١ ● العدد ٤٥
المذهب التجاري «الميركانتالية»	٢٦	إعداد فريق التحرير تموز (يوليو) ٢٠١٧ ● العدد ٦
ملخص كتاب : أصول الفلسفة الماركسية لـ«جورج بوليتزر»	٢٧	إعداد فريق التحرير آذار (مارس) ٢٠١٨ ● العدد ١٤

كيف يمكن تحديد «التناقض الرئيسي» في كل مرحلة سياسية؟ ٣١ إعداد فريق التحرير
٢٩ أيار (مايو) ٢٠١٩ • افتتاحية العدد ٢٨

ماذا فعلته الصين لتصبح عملاقا اقتصاديا ٣٤ إعداد فريق التحرير
هكذا تتمدد الصين في دول الجوار ٣٥ ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٩ • العدد ٢٩

الذكرى العاشرة للانتفاضة السورية: «منظور الاقتصاد السياسي» ٣٧ ستيفن هايدمان وجهاد يازجي
ترجمة رامز مكرم باكير
٢٦ آذار(مارس) ٢٠٢١ • العدد ٥٥

أحزاب اليمين الأوروبي وكورونا: تراجع مؤقت أم دائم؟ ٣٩ نادر عازر
٢٩ حزيران (يونيو) ٢٠٢٠ • العدد ٢٩

المسار

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

تحرير و إدارة:
هيئة تحرير جريدة المسار الصادرة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

التصميم و الاخراج و الإدارة الفنية:
رامز مكرم باكير

وظيفة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

افتتاحية العدد الرابع عشر من جريدة المسار آذار ٢٠١٨

هيئة التحرير

كان الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) هو حركة التمرد الأساسية في الحركة الشيوعية العربية ضد الوصاية السوفياتية ، وقد جاء هذا من إرادة أغلبية الحزب الشيوعي السوري نحو جعل الماركسية ليست نسخة حرفية تحمل من موسكو إلى دمشق ومن اتجاه الشيوعيين السوريين بغالبيتهم نحو مزج الماركسية مع القضايا العربية والسورية ومن الرغبة في عدم التكرار الكارثي للإملاءات السوفياتية التي قادت لقبول الحزب بقرار تقسيم فلسطين وفي المصادمة مع الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٨ أثناء الوحدة السورية- المصرية وفي القبول بصيغة «الجبهة الوطنية التقدمية» التي أعلنت بيوم ٧ آذار ١٩٧٢. كان اصطدام أغلبية الحزب مع موسكو هو الذي دفع السوفييت لتشجيع انشقاق الأمين العام للحزب خالد بكداش وأقلية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي والجسم الحزبي المعلن ببيان علني يوم ٣ نيسان ١٩٧٢ وبالتالي ولادة الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي بوصفه معبراً عن استمرارية تنظيمية - سياسية لأغلبية الحزب الشيوعي السوري. من هنا جَسد الحزب عبر خلافه مع السوفيات وخالد بكداش خط الاستقلالية عن موسكو عبر تأسيس نهج ماركسي عربي- سوري يحاول القول من خلاله بأن الماركسية ليست هي فقط تلك الموجودة في الاتحاد السوفياتي وأن هناك طبعات مختلفة للماركسية تنتهجها الأحزاب الشيوعية حسب الظروف الملموسة في بلدانها. كانت قضايا الخلاف في الحزب (الشيوعي السوري) أساسًا مع السوفيات وقد جاءت الملاحظات السوفياتية على مشروع البرنامج السياسي للحزب في أيار ١٩٧١ انعكاسًا لذلك ، ولو لم تأتي تلك الملاحظات،التي أشرف المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي على صياغتها وشارك فيها مسؤولون كبار أحدهم رئيس الوزراء الروسي بالتسعينيات يفغيني بريماكوف ، لمّا استطاع خالد بكداش أن يجمع ماجمعه من حزبيين وصلوا يوم٣ نيسان ١٩٧٢ لثلث عدد أعضاء الحزب . كانت قضايا الخلاف مع السوفيات متركزة في ثلاثة قضايا: (الوحدة العربية- فلسطين- الموقف من السلطة السورية) . تركزت وظيفة الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي على مسارات متعددة : إعادة الاعتبار لمفهوم «الديموقراطية» بعيداً عن مفاهيم "الديمقراطية الشعبية" و "الديمقراطية الثورية"، وقد كان الحزب هو الحزب السوري اليساري الأول ، بدءاً من عام ١٩٧٨ ، الذي تبنى هذا المفهوم الذي انبنى عليه ميثاق (التجمع الوطني الديمقراطي) كانون أول ١٩٧٩ الذي قدم برنامج التغيير الديمقراطي الجذري للأوضاع السورية . كانت مساهمة الحزب رئيسية في انشاء «التجمع» كإطار يجمع أحزاب يسارية عروبية وماركسية على برنامج موحد وفي إطار تحالفي جديد لتقديم «خط ثالث» في ظل بدء المجابهة منذ صيف ١٩٧٩ بين السلطة السورية والمعارضة الاسلامية . لم يكن خط «التجمع» خطّاً ديمقراطيّاً محضاً بل مزج الوطنية والديموقراطية في بوتقة واحدة واعتبر أن الثانية شرطًا لازمًا لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية ،وكان في المواضيع الوطنية و القومية على يسار السلطة السورية. كان «التجمع» هو كيان المعارضة السورية الرئيسي في فترة مابعد هزيمة المعارضة الاسلامية عام ١٩٨٢، وفي النصف الثاني من التسعينيات كان هو الكيان المعارض الوحيد المتبقي . ظل الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) فاعلاً رئيسيًا في الجسم المعارض رغم تعرضه لحملات اعتقال متعددة قادت المئات من أعضائه للسجون ، وظل هو الحزب السوري السري الوحيد التي ظلت قيادته تقود تنظيماته من الداخل ولم يصل لدرجة الموت التنظيمي في الداخل السوري وللتحول لجسم خارجي . كان الاستمرار السياسي- التنظيمي عند «التجمع» جسراً للعبور ، في ظل (الصمت عن السياسة) التي سادت كحالة المجتمع السوري منذ أواسط الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٠، إلى حياة سياسية جديدة وانتعاش في حالة المعارضة السورية بدءاً من عام ٢٠٠١ وفي بدء عودة المجتمع السوري للسياسة . كان دور الحزب رئيسيًا،مع الكثير من أحزاب المعارضة و «لجان احياء المجتمع المدني» في تلك العودة عند الكثير من السوريين إلى السياسة ، والحقيقة هنا أنه لولا تلك المراهنات الخاطئة ، مبدئيًا وعمليًا، عند الأمين الأول للحزب رياض الترك ، بتأثير تجربة اسقاط الأمريكان لصدام حسين عبر غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، لما حصل تكرار لتجربة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ عندما تصدر الاسلاميون المعارضة السورية ولكانت المعارضة اليسارية العروبية والماركسية هي

التي قادت المعارضة السورية في تجربتي ٢٠٠٥-٢٠٠٨ و ٢٠١١-٢٠١٨، حيث كان انقسام اليساريين السوريين بين مراهن على الأجنبي لاحداث التغيير الداخلي السوري وبين يساري رافض لتلك المراهنة ومحافظ على الجمع بين حدي «الوطنية» و «الديمقراطية» هو الذي أتاح للاسلاميين الفرصة من جديد لكي يستطيعوا عبر هذا الانشقاق في صفوف اليساريين أن يتصدروا الحراك المعارض من جديد بدءاً من عام ٢٠٠٥. كان ذهاب أعضاء الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) في اتجاهات مختلفة أحد مظاهر ذلك:من ذهب في نيسان ٢٠٠٥ نحو تأسيس «حزب الشعب الديمقراطي» كان في خط المراهنة على المشروع الأميركي البادىء بالعراق وبالتحالف مع الاسلاميين نحو تأسيس "اعلان دمشق" ومن ثم ٢٠١١ و ٢٠١٢ «المجلس الوطني» و «الائتلاف». من ذهب في أيار ٢٠٠٥ نحو الابقاء على اسم الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) أراد الحفاظ على الخط الماركسي وعلى الخط الوطني الديمقراطي وأراد التصدي لمراهنات معارضين سوريين على الخارجعلى غرار التجربة العراقية لاحداث تغيير داخلي سوري.كانت مساهمة الحزب عام ٢٠٠٧ في تأسيس «تجمع اليسار الماركسي- تيم» تحوي اتجاهات عدة : الحفاظ على خط ماركسي سوري معارض،في ظل وجود شيوعيين موالين للسلطة وشيوعيين تحولوا نحو أيديولوجية ليبرالية بدأوا بالمراهنة على الأجنبي ،والاتجاه الثاني هو الحفاظ على خط وطني ديمقراطي. تعزز اتجاه «تيم» مع انشقاق «اعلان دمشق» عام ٢٠٠٧ بين يساريين عروبيين وماركسيين رفضوا التعويل على المشروع الأميركي ضد تحالف اسلامي- ليبرالي جديد- قومي كردي سيطر على المجلس الوطني لاعلان دمشق بجلسته المنعقدة في ١كانون أول ٢٠٠٧ .كان ماسمي بـ «الخط الثالث» الذي تشكلت أوراقه عبر جلسات استغرقت أعوام ٢٠٠٨- ٢٠١٠ وشارك فيها «تيم» و «حزب الاتحاد الاشتراكي» ،وقوى وشخصيات مستقلة،هي النواة لتأسيس «هيئة التنسيق» في ٢٥ حزيران ٢٠١١ والتي أكدت على رفض التدخل العسكري الخارجي و العنف السلطوي والمعارض مع التأكيد على ضرورة التسوية للأزمة السورية من خلال (انتقال سياسي نحو نظام جديد).كان للحزب دوراً أساسيًا،من خلال«تيم» و «الخط الثالث» و «هيئة التنسيق» في الهزيمة الفكرية – السياسية لخطي «الاستعانة بالخارج» و «العنف» ، وفي تقديم خط التسوية. كآفاق مستقبلية ، الحزب يشتغل على خطوط عدة: ١. خط وطني يتلاقى فيه الحزب مع من يتلاقى معه على خط (التسوية) للأزمة السورية، وللحفاظ على وحدة الأرض والشعب السوريين، وعلى خط تخليص سوريا من هيمنة الخارج الدولي- الاقليمي الذي تدل الكثير من المعطيات أنه بدأ بفرض تلك الهيمنة المتعددة الأسماء والعناوين على هذه البقعة الجغرافية السورية أوتلك. ٢. خط يساري عام من أجل تجمع يساري بمرحلة الانتقال ما بعد تسوية الأزمة يضم ماركسيين وعروبيين وقوميين أكراد يكون عنوانًا لليساريين أمام الليبراليين والاسلاميين من أجل تحقيق أهداف اليسار العامة الوطنية- الديمقراطية- الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية- التشريعية. - خط يسعى من خلاله الحزب إلى تأسيس تجمع ماركسي للشيوعيين والماركسيين السوريين وصولاً إلى حزب واحد.

كان ماسمي بـ «الخط الثالث» الذي تشكلت أوراقه عبر جلسات استغرقت أعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ وشارك فيها «تيم» و «حزب الاتحاد الاشتراكي» ،وقوى وشخصيات مستقلة، هي النواة لتأسيس «هيئة التنسيق» في ٢٥ حزيران ٢٠١١ والتي أكدت على رفض التدخل العسكري الخارجي و العنف السلطوي والمعارض مع التأكيد على ضرورة التسوية للأزمة السورية من خلال «انتقال سياسي نحو نظام جديد».كان للحزب دور أساسي من خلال «تيم» و «الخط الثالث» و «هيئة التنسيق» في الهزيمة الفكرية السياسية لخطي «الإستعانة بالخارج» و «العنف».

“

الحركة الشيوعية السورية وأسئلة المصير

«مسار الحزب الشيوعي السوري * من النشأة الى الانشقاق الأول»

محمد جمال باروت

٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨

تنحدر الأحزاب الشيوعية السورية الراهنة، سواء كانت في "الجبهة" ام خارجها، باستثناء "حزب العمل الشيوعي" مع انه نشأ بهدف "تثوير" تلك الاحزاب، من انشقاقات الحزب الشيوعي السوري الأم، الذي تشكلت نواته التأسيسية في 28 تشرين الأول اكتوبر ١٩٢٤ تحت اسم «حزب الشعب»، إلا ان الكومنترن «الأممية الشيوعية الثالثة» لم تعترف بعضويته الكاملة والمستقلة عن الحزب الشيوعي الفلسطيني اليهوديّ التركيب والتطلعات الا في ايلول سبتمبر عام ١٩٢٨ تحت اسم الحزب الشيوعي السوري - فرع الانترناسيونال. ولم يعلن الحزب الفتي عن اسمه الجديد الا في تموز يوليو ١٩٣٠ وتطبيقاً لسياسة "الكومنترن" في تعريب الاحزاب الشيوعية العربية . خاض الحزب الذي كانت اغلبية قياداته ارمنية وتجهل اللغة العربية، عملية تعريب شاقّة، انتهت بانتصار خط التعريب في الحزب في اواسط عام ١٩٣٣ على اساس سياسة الكومنترن في وضع الشيوعيين في اطار «الحركة القومية العربية الثورية»، والتي انعقد على اساسها مؤتمر

المثقفين في زحلة عام ١٩٣٤ ما بين القوميين والشيوعيين، ونتج عنه اصدار دورية من اهم الدوريات في الثقافة السورية في القرن العشرين هي مجلة «الطليعة». انقلب الكومنترن في مؤتمره الأممي السابع تموز - آب/ أغسطس ١٩٣٥ على هذه السياسة، واستبدل مفهوم النضال القومي ضد الامبريالية بالوحدة الأممية ما بين الشيوعيين والأمم الديموقراطية في مواجهة النازية والفاشية. وكان وضع عضو هيئة مؤتمره السابع خالد بكداش الذي انتسب الى الحزب عام ١٩٣٠، ولعب دورا في عملية التعريب وفي تقريب وجهات النظر بين وفد الكتلة الوطنية وحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا حول اتفاقية ١٩٣٦، وأول مترجم لـ «البيان الشيوعي» الى العربية - على رأس الحزب في اوائل ١٩٣٧، ثمرة من ثمرات ذلك الانقلاب، حيث بدأ بكداش عمله بتطهير الحزب من الشيوعيين الذين دعوا الى استمرار العمل بوثائق ١٩٣١ حول التحالف مع القوميين العرب. وترجم فهمه لسياسة "الكومنترن" الجديّدة، قبل توقيع اتفاق «روبنتروب - مولوتوف» عام ١٩٣٩ الألماني - السوفياتي بتحالف الحزب مع «الديموقراطية الفرنسية» التي كانت تستعمر سوريا ، قبل ان يضطهد الفيشيون «حكومة فيشي الفرنسية » الحزب. يكاد يكون مستحيلا منذ ذلك الوقت فهم سياسة الحزب ومواقفه بمعزل عن شخصية امينه العام خالد بكداش. اذ أحكم بكداش سيطرته البيروقراطية المطلقة على الحزب منذ عام ١٩٣٧ الى عام ١٩٦٤ - حين تمرد الحزب الشيوعي اللبناني واستقل فعلياً من طرف واحد عن الحزب الشيوعي السوري على خلفية انتقادات حادة لبكداش لم تجد ادنى رد حتى اليوم -. وكان المسؤول الفعلي الأول عن خطه السياسي. وإذا كان حجم الحزب قد اخذ يتصاعد نسبيا بُعيد معركة ستالينغراد وتحطيم النازية ، فان سياسة بكداش ادت الى وضعه في مجابهة المسائل القومية العربية الأساسية وضدها. وبرز ذلك في مواقف مصيرية من اخطرها مواقفه من قرار التقسيم والوحدة والانفصال، وهي المواقف التي حاولت اغلبية حزبه عام ١٩٦٩ ان ترغمه دون جدوى على تقديم نقد لها. وكانت الفترة القصيرة التي التقى فيها بكداش مع الحركة القومية في الخمسينات محكومة باستراتيجية المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦ في اطار الحرب الباردة. وحاول بكداش ان يعرقل قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر في ٢٢ شباط فبراير ١٩٥٨، فتغيب عن حضور جلسة البرلمان الخاصة بذلك، إلا ان اللجان المناطقية للحزب دعت خلافاً لرغبة بكداش واستناداً الى توجيه اللجنة المركزية للحزب والأعضاء للتصويت بنعم على الاستفتاء، وبعيد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق عاد بكداش الى دمشق سراً، ليرغم معارضي بنوده "الانفصالية" الثلاثة عشر الشهيرة الموجهة لتفكيك الجمهورية العربية المتحدة على قبولها والالتزام بها، وفتح باعلانه لها في كانون الأول ديسمبر ١٩٥٨ النار على عبدالناصر، الذي قام بدوره بحملة تنكيل وتعذيب وحشية ضد المعتقلين الشيوعيين، في حين لم يتعرض الشيوعيون قبل ذلك الى اي اضطهاد. وظهر بكداش في بنوده "الانفصالية" وكأنه مفترق مع السوفيات اذ لم يستجب لرغبة خروتشوف بعدم المواجهة مع عبد الناصر، إلا ان بكداش استمد دعم بنوده من الجناح المعارض لخروتشوف في المكتب السياسي وجهاز ك. ج. ب. رحل خروتشوف في اواخر عام ١٩٦٤. وفور وقوع الانفصال في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ابرق بكداش يهنئ «الانتفاضة الشعبية ضد الاستعمار والتحكم الفرعوني»، إلا ان قائد الجيش منعه من النزول في المطار، الا انه تم حتى اواخر العام الافراج عن الشيوعيين، وعاد بكداش الى دمشق سراً في ايلول ١٩٦٢ ابان حكومة خالد العظم "الانفصالية" في مرحلة وصلت فيها عزلة حزبه السياسية والشعبية الى نفق مظلم. وإثر سقوط الانفصال في ٨ آذار مارس ١٩٦٣ وتعرض الشيوعيين لحملة اعتقالات جزئية غادر بكداش دمشق للتو، الا انه ايد قرارات «التأميم» البعثية التي ادانها قبل اقل من اربع سنوات حين اتخذها عبد الناصر، وقد حاول الحزب الذي قادته فعليا هيئة رباعية سرية على رأسها دينامو الحزب يوسف فيصل و دانيال نعمة وظهير عبد الصمد وموريس صليبي (ان يبحث عن موقع له في الحياة السياسية، إبان احتدام ازمة البعث عام ١٩٦٥ بين ما سمي بـ"يمين" البعث و"يساره" فاتصل عن طريق دانيال نعمة سرياً بكل من الطرفين على حدة، واختار سياسة الانتظار او اللاموقف. وإثر حسم الازمة في٢٣ شباط ١٩٦٦ عاد بكداش الى سورية، وتعاون مع البعث بوزير تم تمثيله بصفته الشخصية وليس السياسية، مع ان تعاونه لم يمنع الشباطيين من اعتقال حوالى ١٥٠ شيوعياً في العام نفسه. لم تتخذ معارضة بكداش شكل المجابهة الا بعد نكسة ٥ حزيران، وساهمت قرارات المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٦٨ الذي نقد بكداش جذرياً بتغذيتها. الا ان بكداش اضطر ازاء قوة معارضيه ونفوذهم وسيطرتهم الفعلية على الجهاز الى عقد المؤتمر الثالث للحزب في ١٢ حزيران ١٩٦٩ بعد حوالى ربع قرن على انعقاد المؤتمر الثاني عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤. وعلى رغم ان يوسف فيصل الرجل القوي خرج عن المعارضين وانضم اليه، فانه وجد نفسه معزولا بشكل شبه تام في المؤتمر، الذي كان آخر مؤتمر موحد للحزب الشيوعي السوري. الا ان معارضيه لم يتمكنوا ان ينتزعوا من هذا الرجل "الصلب" اكثر من نقد ذاتي في المسائل التنظيمية، في حين دافع بقوة عن سلامة موقف الحزب من قرار التقسيم والوحدة والانفصال. ولم تجدد اللجنة المركزية انتخابه امينا عاماً الا بعد تعهده الالتزام بالنظام الداخلي الجديد وبتغيير اسلوب قيادته

البيروقراطية والفردية للحزب. كان من ابرز الذين قفزوا الى عضوية المكتب السياسي من سكرتارية منطقية حمص مباشرة رياض الترك، الذي ترأس مكتب العمل الفدائي، ووظف موقعه القيادي كي يجذر المعارضة ضد بكداش على اساس يساري جديد يتقاطع مع ما قرره المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني قبل اقل من عام. وقد فرض معارضوه الراديكاليون عليه تمرير «مشروع البرنامج السياسي» أوائل حزيران ١٩٧٠ الذي تمركزت موضوعات خلافه لاحقا مع بكداش على تاريخ الحزب وموقفه من القضايا القومية والفلسطينية والعمل الفدائي والاستقلالية عن الاتحاد السوفياتي والدمقرطة التنظيمية. وقد تلقى معارضوه دعم كتلة صلاح جديد البعثية اليسارية إبان انفجار ما يعرف في الحوليات البعثية بأزمة الحزب ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، وطرح بعضهم حل منظمتي اتحاد الشباب الديموقراطي ورابطة النساء السوريات والانتساب الى اتحاد شبيبة الثورة والاتحاد النسائي. ولم يرحب السوفيات الذين سبق لهم ان "عاقبوا" الحزب الشيوعي اللبناني بعدم دعوته الى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو عام ١٩٦٩ بهذا البرنامج، ورأوا فيه كما توضح فيما بعد انه برنامج يصلح لحزب قومي وليس لحزب شيوعي، اذ كان يحرج الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة وعلاقاتها الاقليمية، ويتخطى الخطوط الحمر التي رسمتها قمة غلاسبورو بين كوسيغين والرئيس الاميركي جونسون. لقد بدأت ازمة الحزب بالانفجار مع صياغة هذا "المشروع" وارغام بكداش على "بلعه"، الا ان الاستقطاب الواضح والحاسم ما بين كتلتين متمايزتين في اللجنة المركزية لم يظهر الا بعد قيام الحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٠، اذ حاولت الكتلة الراديكالية المسيطرة على المكتب السياسي ان تضع الحزب في مواجهة دفاعا عن الشباطيين. وحين ناقشت اللجنة المركزية موضوع المشاركة في الحكومة عام ١٩٧٠، وميثاق الجبهة الوطنية التقدمية التي اعلنت في ٧ آذار ١٩٧٢، فان عشرة اعضاء صوتوا على القرارين مقابل خمسة. وبذلك وضع معارضو بكداش انفسهم منذ اللحظة الأولى امام الافتراق عن الرئيس حافظ الأسد. لم يعان بكداش طيلة حياته السياسية التي استمرت خمسة وستين عاما دون انقطاع من عزلة حزبية كما عاناها في عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠. ولم يخرجه من هذه العزلة سوى تدخل السوفيات المتمرسين بادارة الانشقاقات في الأحزاب الشيوعية والسيطرة عليها، بكل ثقلهم في خلاف الحزب، فوضعوا "الملاحظات السوفياتية" – أيار ١٩٧١ وقبلها "البلغارية" في مواجهة "المشروع". الا انه حين اوضحت الانتخابات الى المؤتمر الاستثنائي الرابع سيطرة الراديكاليين على المؤتمر، وإقرارهم بالتالي "المشروع" في وجه "الملاحظات" بادر خالد بكداش ويوسف فيصل بتنسيق تام مع "الخبراء" السوفيات الى اصدار "بيان ٣ و ١٣ نيسان ١٩٧٢ الشهير، الذي يصف لأول مرة علنا المعارضين بـ"الكتلة التحريفية الانتهازية المغامرة التي يقودها رياض الترك"، ولم يتورع عن استعداء السلطة ضدهم. وقع على البيان ٧ من اصل ١٥ من أعضاء اللجنة المركزية واثنان من اصل ٧ من اعضاء المكتب السياسي و ٢ من اصل ٦ من المرشحين لعضوية المركزية، و ٢ من اصل ٤ من اعضاء لجنة المراقبة الحزبية. وأدى الى انشقاق عمودي، اخذ فيه الطرفان يتسابقان للسيطرة على التنظيم، وفقد الحزب وحدته نهائيا. كان اعضاء الحزب ما عدا المرشحين صبيحة ٣ نيسان ١٩٧٢ حوالى ١٢ الف عضوا. وقد استقطبت كتلة الترك ثلثيهم في حين استقطب بكداش الثلث الآخر، الا ان تخلي الثلاثي « دانيال نعمة- ظهير عبد الصمد- ابراهيم بكري» القوي المعارض لبكداش يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ عن كتلة الترك وانضمامهم الى اعضاء اللجنة المركزية المؤيدين لبكداش، والذين بات بكداش يملك بهم الأغلبية لأول مرة في اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الثالث، ادى الى خسارة الترك ما نسبته 15 في. المئة من. اعضائها، الا انها لم تغير من واقع استقطابه للأكثرية. واكتسب الاستقطاب، فضلا عن الابعاد الايديولوجية والسياسية، سمات جهوية وقومية ومذهبية وجيلية مركبة. اذ كانت سيطرة بكداش في الجزيرة والسويداء كاسحة وذات اغلبية راجحة في مدن الطبقة وإدلب وحلب عدا جامعتها، في حين كانت سيطرة الترك كاسحة في حمص ودير الزور وذات اغلبية كبيرة في اللاذقية، وأرجحية في دمشق وحماة ودرعا وطرطوس. وفي حين وقف الشيوعيون المنحدرون من الاقليات القومية الكردية والشركسية والارمنية مع بكداش فإن السريان وقفوا مع الترك. وكان وزن الاكراد راجحا في كتلة بكداش، اذ كانت نسبة الشيوعيين الاكراد في محافظة حلب وحدها في ذلك اليوم ٤٣ في المئة من الاعضاء. اما وفق المحور الجيلي فقد وقف معظم الاعضاء القدامى مع بكداش في حين وقف معظم الاعضاء الشباب مع الترك. تمخض بيان ٣ نيسان، وفشل كل التسويات والمساومات تحت الطاولة وفوقها، عن انشقاق الحزب في اواخر عام ١٩٧٣ الى حزبين مستقلين، اذ عقدت كتلة الترك في اوائل كانون الأول ديسمبر ١٩٧٣ المؤتمر الرابع، الذي انتخب الترك امينا أول للجنة المركزية. وبذلك بات في اواخر عام ١٩٧٣ لأول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية السورية حزبان شيوعيان يحملان الاسم نفسه، هما الحزب الشيوعي السوري بقيادة رياض الترك، والذي عرف باسم المكتب السياسي، والحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش، وستسير علاقاتهما نحو مزيد من التمايز والاستقطاب في العقدين اللاحقين.

”

وحاول بكداش ان يعرقل قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر في ٢٢ شباط ١٩٥٨، فتغيب عن حضور جلسة البرلمان الخاصة بذلك، إلا ان اللجان المناطقية للحزب دعت خلافا لرغبة بكداش واستنادا إلى توجيه اللجنة المركزية للحزب والأعضاء للتصويت بنعم على الاستفتاء، وبعيد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق عاد بكداش الى دمشق سرا، ليرغم معارضي بنوده "الانفصالية" الثلاثة عشر الشهيرة الموجهة لتفكيك الجمهورية العربية المتحدة على قبولها والالتزام بها، وفتح باعلانه لها في كانون الأول ديسمبر ١٩٥٨ النار على عبدالناصر، الذي قام بدوره بحملة تنكيل وتعذيب وحشية ضد المعتقلين الشيوعيين، في حين لم يتعرض الشيوعيون قبل ذلك الى اي اضطهاد.

“

هل العروبة رابطة قومية أم هوية حضارية عمادها الإرادة الموحدة والمصير المشترك ؟

د. حبيب حداد
كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١

تفاقمت مخاطر أزمة المجتمعات العربية ، منذ مطلع هذا القرن ،وبخاصة في البلدان التي شهدت انتفاضات التغيير الشعبية فيما سمي بالربيع العربي . وقد كان اخطر مظاهر هذه الأزمة ،كما هو ماثل الان ، ما تعلق منها بصراع الهوية و صيانة مقومات الوجود ، الذي هو بلا ريب في ابعاده وبكل مايترتب عليه من نتايج ،صراع استعادة الذات للشعوب العربية واستعادة وتعظيم طاقاتها وقدراتها الذاتية ، من اجل تجاوز حالة التخلف والتشرذم وعوامل الإعاقة والارتداد، ومن ثم مواصلة عملية التقدم والتحضر ومواكبة مسار العصر . فإلى اي مدى كان يخطر في بال اجيالنا السابقة والحالية ولكل نخب الأمة الفكرية والسياسية والثورية والإصلاحية انه سيأتي مثل هذا الزمن الصعب الرديء الذي تتنازع فيه كل قوى ومكونات الأمة حول حقيقة هويتها، وحول أهمية امتلاكها لوعي عقلاني لتاريخها وماضيها، ولرؤية سديدة وإرادة موحدة لصنع المستقبل الذي تستحقه. من وجهة نظرنا، هناك عاملان اثنان يفسران

هذا الوضع الذي يندر ان تواجهه شعوب اخرى في عالم الْيَوْمَ: أولهما ان البلدان العربية منذ ان أحرزت استقلالها الوطني، بانهاء الوجود الاستعماري المباشر، قد أخفقت حتى يومنا هذا في بناء دول مدنية ديمقراطية حديثة، تكرس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون اي تميز او تهميش او إقصاء . وثانيهما هو عصر العولمة هذا الذي تعيشه البشرية منذ عقدين من الزمن ، بكل إيجابياته وسلبياته وبكل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف الدول والمجتمعات. فإلى جانب عملية الترابط المالي والاقتصادي والتكنولوجي والسياسي التي وحدت قارات كوكبنا الأرضي، والتي كانت كما هو منتظر لصالح الدول الأكثر تطوراً، كان هناك انتعاش وازدهار للقيم المتعلقة بحقوق الإنسان- الفرد -المواطن. وحق الشعوب في تقرير مصيرها ،وحقوق المكونات والجماعات القومية والثقافية والدينية. كما طرحت بعض الاتجاهات ' التي ترافقت مع العولمة ، مسالة الحدود والموازنة بين الحرية الفردية والمصلحة العامة وجوهر الحقوق والواجبات التي تربط ما بين المواطن ومجتمعه، أي أن هذه القيم والأفكار المستجدة التقت، او كانت امتدادا لأفكار وقيم المرحلة التي سميت ما بعد الحداثة . وكانت نتيجة ذلك ان هذه القيم والأفكار الانسانية الخيرة في مراميها وغاياتها طرحت على مجتمعات متخلفة مثل مجتمعاتنا العربية، مجتمعات غير مهيأة بعد للتفاعل السليم معها، لانها لم تبلغ في تطورها المستوى الذي يوفر لها المناعة والوحدة الوطنية والمجتمعية المطلوبتين لمواجهة مثل هذه التحديات الموضوعية. لقد تبلورت العروبة بوصفها هوية مميزة لشخصية هذه الأمة، بكل مكوناتها القومية والإثنية والثقافية والدينية، في خضم الكفاح التحرري منذ بدايات عصر النهضة أي منذ منتصف القرن التاسع عشر في مواجهة الاحتلالين العثماني والغربي ، وفي قلب معركة التحرر لتجاوز وضعية التخلف والتجزئة والتبعية ، واللحاق بالعالم المتقدم استجابة للسؤال المركزي الذي طرحه رواد مرحلة التنوير والنهضة آنذاك ، وهو لماذا تقدم الآخرون وتخلف العرب والمسلمون ؟ ولقد كانت الهوية العروبية منذ ان طرحت هوية علمانية حضارية جامعة لشعوب وكيانات هذه الأمة ، دون اية هيمنة من قطر على اخر ودون اي إلغاء لقطر على حساب اخر ، وذلك في مواجهة دعوات واتجاهات تسييج وعزل الكيانات القائمة كأمم نهائية قادرة بذاتها على الاستمرار في عصر التحديات الكبرى .اذ في مقابل ذلك وتأكيدا لحقائق التاريخ والجغرافيا ، وتجسيدا لارادة المصير المشترك كانت العروبة على الدوام، وباستيعاب دروس تجارب الماضي القريب والبعيد، الحافز الموجه لكيانات هذه الأمة نحو المزيد من روابط التعاون والتنسيق والمزيد من الخطوات العملية نحو التكامل والتوحد وفق اية صيغة تجسد إرادة شعوبها في عصر ينحو نحو التجمع في تكتلات كبرى تخدم مصالحها المشتركة. وعندما طرح رواد عصر النهضة قبل قرن ونصف من الزمن شعار الدين لله والوطن للجميع ، تعبيرا عن المضمون العلماني الإنساني الحضاري لهذه الأمة لم يكن يخطر في بالهم ان يأتي بعد هذا الزمن كله ، معارضون سوريون حاليون لنظام القهر والاستبداد وحلفاء موضوعيون للتيارات الأصولية الجهادية ، وبعضهم ينسب نفسه لاتجاهات التقدم واليسار والعلمانية ، ليعلنوا ان هذا الشعار يشكل تحديا صارخا لمقومات هوية الشعب السوري الدينية والقومية والإثنية، كما انه يعتبر تزييفا وتهديداً لهويته الدينية وتراثه الإسلامي الأصيل! وإذا كانت مقومات الهوية وبالتالي ماهيتها، بالنسبة لأي شعب أو أمة، تغتني وتتجدد باستمرار في مسار التطور الخاص والمسار التاريخي الإنساني الأشمل، اي أنها تكتسب عناصر ومقومات جديدة وتستغني وتتجاوز عناصر ومقومات عفا عليها الزمن، فإن المقومات المكونة لهوية العروبة وما تجسده من شخصية واحدة مميزة ،وتخصيصا في نسختها السورية او الشامية، قد تعاقبت وتكاملت على امتداد أكثر من ثلاثة آلاف عام. فالعروبة ليست هوية القومية العربية بمفهومها التقليدي ولا الامة العربية امة مكون واحد في نسيج مجتمعاتها . ومفهوم الاقلية والاكثرية على اساس عرقي او اثني غير وارد في كيان الدول الديمقراطية الحديثة بل ان هذا المفهوم يرتبط بحجم التيارات والأحزاب السياسية، وهو وضع غير ثابت يتغير بفعل الارادة الشعبية المعبر عنها عن طريق الاستفتاءات والانتخابات الدورية. ان الهوية الوطنية السورية، التي هي الْيَوْمَ سلاح السوريين لإنقاذ وطنهم من مخاطر الماساة التي يعيشها، هي في حيويتها وابعادها التاريخية والمستقبلية جوهر الهوية العروبية الحضارية لشعبنا. فإذا تم قطع أواصر الوطنية السورية عن عمقها وجذورها التاريخية من جهة، وعن آفاقها وبعدها المصيري والحضاري العروبي من جهة ثانية ، فكيف يمكن لنا ان نتصور ان تظل الهوية الوطنية السورية هوية جامعة وحية مجسدة لارادة شعبنا السوري الواحد بكل مكوناته وأطيافه؟ وإذا كانت هوية اي أمة من الامم او اي شعب من الشعوب في عالمنا لا تقوم على أساس النظرة المتكاملة والوعي الموحد الماضي هذه الأمة ، وهذا الشعب ، ولا تعبر عن الإرادة المشتركة والمستقبل الموحد لكل منهما فكيف يمكن لهما ان ينجحا وينتصر في معركة التحدي الحضاري باعتبار ان مصلحة وخير الانسان – المواطن ينبغي ان يظلا غاية كل نظام ودولة في هذا العصر. واذا كان البعض يرى ،فيما عرضناه من وجهة نظر ،موقفا توفيقيا أو مصلحيا، لا يتفق مع واقع مجتمعاتنا العربية ومنها مجتمعنا السوري ، فاننا نود ان نؤكد حقائق التاريخ القريب والبعيد وفي مقدمتها ان حركة القومية العربية، برغم ما شاب مسيرتها من بعض الاتجاهات والانحرافات الشوفينية والعصبوية المدمرة ، التي لا تعبر عن

جوهرها ،لدى بعض الأحزاب القومية التقليدية ، كانت على الدوام حركة كفاح تحرري لشعوب مضطهدة ومقهورة ومجزأة، وكانت على الدوام جزءا من حركة التحرر الإنساني الأشمل من أجل ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها وانتصار قيم الحق والعدل والسلام في عالمنا. لقد كان الامر الطبيعي ان يشهد الفكر السياسي العربي عمليات مراجعة وتجديد في ضوء النكسات والهزائم التي منيت بها حركة لتحرر- العربية والتي تلاحقت منذ ستينات القرن الماضي: فشل تجربة الوحدة بين سورية ومصر، هزيمة الخامس من حزيران من عام 1967، سقوط النظامين الوطنيين التقدميين في مصر وسورية نهاية سبعينات القرن الماضي، اتفاقات كامب ديفيد وما تبعها من اتفاقات معلنة وغير معلنة، ارتدادات انهيار المعسكر الاشتراكي، غزو العراق وتدمير دولته وشرذمة مجتمعه، ولقد واجهت مهمة التجديد هذه كل تيارات حركة التحرر العربية ،من يسارية وقومية وليبرالية ووطنية وإصلاحية، وان ألقيت هذه المسؤولية بالدرجة الاولى على التيارات النهضوية العروبية. والامانة الموضوعية تقتضي منا في هذا المجال ان نشيد بالدور الذي اضطلع به مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ،كما لا بد هنا ان نشيد بتلك المبادرة التي قام بها لفيف من المفكرين والقادة السياسيين السوريين في مطلع العقد الماضي ، الذين انتموا للعديد من تيارات الفكر القومي في سورية ،وذلك بتشكيل لجنة ضمت هؤلاء وحددت مهمتها في صياغة مشروع نظري لتجديد وتطوير الفكر القومي العربي وطرح هذا المشروع على النقاش العام ،وقد اتيح لي شخصيا ،ولو في وقت متاخر ،ان أشارك في أعمال هذه اللجنة، وقد انجزت هذه اللجنة نصف مهمتها بصياغة هذا المشروع النظري ،لكن لم يتم طرحه مع الأسف على النقاش العام بسبب التطورات التي تلاحقت فيما بعد وبسبب عدم توفر الإمكانات والوسائل الإعلامية لاستكمال انجاز هذه المهمة . وخلاصة ما ينبغي توضيحه في عملية تجديد الفكر العربي ما يتعلق منه بضرورة التمييز بين رابطة القومية العربية والرابطة القومية لكل من المكونات القومية والثقافية الاخرى في مجتمعاتنا العربية من أمازيغ وكرد وآشوريين وكلدان وأرمن وتركمان وشيشان وشركس و....من جهة ، وبين هوية العروبة الثقافية الحضارية الانسانية المعبرة عن المصير الواحد والمصلحة المشتركة لكل شعوب الأمة العربية بكل مكوناتها من جهة اخرى ، فالعروبة من وجهة نظرنا لا تتطابق من حيث ماهيتها مع مفهوم وكينونة القومية العربية ،والامة العربية شان بقية امّم العالم الاخرى لا يمكن قصرها في ان تكون أمة مكون قومي واحد من مكوناتها مهما بلغ حجمه بل هي أمة المجتمع بكامله وبكل مكوناته القومية، وهذا هو المفهوم المعاصر لكل أمة ، المفهوم النظري والوضعي الذي يفتح الأفق أمام كل أمة كي تنتقل من حيّز القوة والإمكان الى حيّز الفعل والوجود عندما تنجح اجزاءها وكياناتها المتعددة ببناء دولة المواطنة الحديثة التي تكرس مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية دون اي تمييز، الدولة التي يصبح فيها مفهوم ووجود الأكثرية والأقلية، غير المستقر والدائم التحول، هو مفهوم الأكثرية والأقلية السياسية والمجتمعية. العروبة اذن ليست رابطة قومية بل هي هوية جامعة ورسالة حضارية لشعوب وكيانات أمة مجزاة هي الأمة العربية، وهذه العروبة لا يمكن ان تكون في موقع التناقض والتضاد مع الهويات الوطنية القطرية لكل من بلدان العالم العربي، بل ان ما يجسد حقا ابعاد جوهر الهوية العروبية الحضارية الجامعة، هو كما أسلفنا ان تعبر الهويات الوطنية لكل من البلدان العربية القائمة عن إرادة شعوبها في تكوين دول مدنية ديمقراطية حديثة مواكبة للعصر، فهذا هو المسار السليم والموضوعي لتكامل مشروعات التنمية والتطور والتعاون المشترك، واستعادة بناء مقومات النظام الإقليمي العربي لمواجهة كل التحديات التي تواجهها الأمة. ان صراع الهويات، واشتداد هجير وإعصار الروابط والعصبيات ما قبل الوطنية ، الذي تشهده الآن معظم البلدان العربية، وفي مقدمتها سورية ،وما يرافقه من حرب شعواء في دلالات المفاهيم والمصطلحات على صعيد النخب الفكرية والسياسية ليس إلا نذيراً صارخاً عن غياب المشروع الوطني الديمقراطي الجامع في كل منها، وهذا المشروع الغائب والمغيّب إن هو إلا تعبير عن أزمة الثقافة والوعي في مجتمعاتنا التي هي بدورها الجانب الأشد خطورة ، والثمرة الاقسى مرارة في الأزمة الشاملة لتلك المجتمعات.

الجبهة الوطنية الديموقراطية «جود» أو القطب الديموقراطي: من الضرورة إلى التحقيق.

وبدأت الأصوات تعلوا، وخصوصا بعد الفضائح الجديدة، وحملات التنصل من الأخطاء وتحميل الآخرين من الشركاء مسؤوليتها، مطالبة بملء الفراغ الحاصل على الساحة السياسية المعارضة، وذلك بتجميع كل القوى الوطنية الديموقراطية، صاحبة القرار المستقل، والتاريخ النضالي الناصع البياض الغير مرتبطة بأجندات اجنبية واقليمية والمؤمنة بالنضال السياسي السلمي من اجل التغيير الديموقراطي وإقامة دولة الحق والقانون. ومن هنا ومن باب الضرورة، والحاجة الموضوعية والغير مفتعلة، جاءت مبادرة هيئة التنسيق الوطنية للدعوة بتشكيل الجبهة الوطنية الديموقراطية أو القطب الديموقراطي ومهمتها الأساسية كسب ثقة الناس المنهارة بالتجمعات السياسية التي عامت على السطح على مدى السنوات العديدة الماضية، وكسب ثقة الجماهير الحيادية السابقة، بل أبعد منذ ذلك؛ كسب ثقة أوساط واسعة بالموالاة التي وقفت الى جانب النظام متخوفة من البديل الأسوأ والأخطر الذي قدمته المعارضة الخارجية.

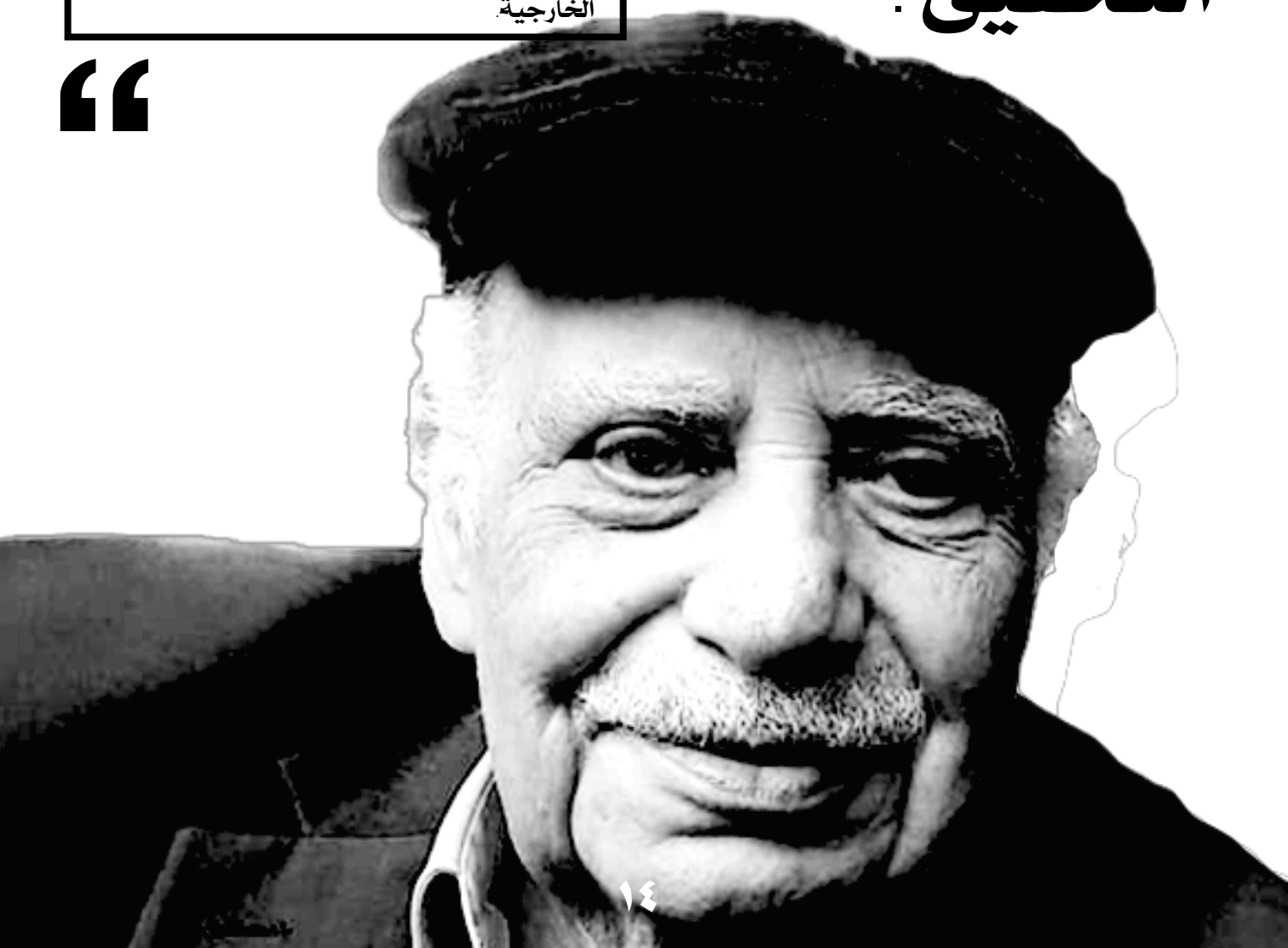

د. جون نسطة
أيار (مايو) ٢٠١٩

مرَّت الأزمة السورية، التي طالت سنواتها، بمراحل مختلفة، وتطوُّرات متعدِّدة، وتهديدات متشابكة، منها ما كان متوقَّعاً، ومنها لم يكن متوقَّعاً أو محسوباً، بدأت بوصفها أزمة حكم نظام استبدادي لم يفهم حركة التاريخ وقوانينه المتطوِّرة باتجاه الديموقراطية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي نصَّت عليها وثيقتها الصادرة في العام ١٩٤٨ من الامم المتحدة، ممَّا أدَّى تباعا إلى انهيارات جسيمة في النظام السياسي العالمي، وعلى رأسها انهيار النظام السوفياتي وحلفاءه من انظمة الحكم الشمولي في اوروبا الشرقية بالإضافة الى انهيارات اخرى في انظمة الاستبداد في اسيا، بدءاً من كمبوديا الى منغوليا، فإفريقيا وخصوصاً سقوط نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، أزمة بين نظام استبدادي وبين شعب بغالبيته مضَّطهد ومحروم من كافة حقوقه السياسية والثقافية والنقابية والفكرية، شعب يتوق-بعد تجربة مريرة-إلى متابعة مسيرة تطوُّر طبيعي وديموقراطي، بدأها منذ عهد النضال ضد الاستعمار الفرنسي، مطالبا بالاستقلال والدستور جنبا إلى جنب. وبعد فترة قصيرة من الحكم الدستوري مرَّت على البلاد سلسلة من الانقلابات الفاشلة، وصولا الى السنوات /١٩٥٤ -١٩٥٨/ التي مثَّلت الزمن الذهبي في تاريخ البلاد الديموقراطي. جاءت الوحدة السورية المصرية المرتجلة، مع الأسف الشديد، لتقطع تطوُّر هذا المنحى، متأثِّرة بلا شك بالتجربة السوفيتية، وبظروف تلك المرحلة عموماً، مرحلة التحرُّر الوطني من الاستعمار، والنِّضال ضدَّ مشاريع الامبريالية الأميركية، شعار تلك المرحلة كان ينادي بالحرية الاجتماعية (القضاء على الفقر) أولاً ثم بالحرية السياسية، وبالنتيجة لم نحصل على الحرية الاجتماعية وخسرنا ما كان عندنا من حرِّية سياسية. بدأت الأزمة السورية بالانفجار، بعد انتصار ثورة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في تونس ومصر، بدءاً من درعا ثم انتقلت إلى بانياس وحماه وإدلب وحمص إلى الغوطة الشرقية وأرياف دمشق، وكانت ذات طبيعة سلمية، جابهها النظام بالعنف الشديد وبحملة اعتقالات واسعة شملت الجيل الاول ثم الجيل الثاني من كوادر الأحزاب السياسية الوطنية المعارضة التي قادت المظاهرات الحاشدة إلى حين، ثمَّ الشباب الجدد المنضمون حديثاً للعمل السياسي، وكانت السلطة من بادر إلى إطلاق سراح عدداً كبيراً من قادة الجماعات الإسلامية المتطرِّفة، الذين شكَّلوا سريعاً تنظيمات مسلحة بأسماء مختلفة، وبدعم من قطر والسعودية وتركيا والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية، حتىَّ يسهل على السلطة اتهام المعارضة بالإرهاب ويسهل القضاء عليها أمام سكوت العالم. وفشلت كل محاولات الحل السلمي من قبل الجامعة العربية إلى الامم المتحدة، ودخلت البلاد الى ساحة صراع طاحن دخل فيها حوالي ١٤٠ ألف مسلح عربي وأجنبي من دول عديدة سهَّلت تركيا عبورهم، وبالمقابل دخلت تشكيلات عسكرية مساندة للنظام من إيران وميليشيات شيعية من العراق ودول أخرى إضافة لقوات مدرَّبة من حزب الله في لبنان، ولما ظهر النظام، وحلفاءه، عاجزاً عن الدفاع عن نفسه وأصبحت حتىَّ دمشق مهدَّدة بالسقوط، لجأ إلى طلب النجدة من روسيا الاتحادية، التي تدخَّلت عسكرياً بتاريخ ٣٠ من شهر ايلول عام ٢٠١٥. وظهر رغم ذلك لمدة طويلة أنَّ الحل العسكري غير ممكن أن يتحقق لكلا الطرفين وأنَّ علاقة لا غالب ولا مغلوب بدت سيّدة الموقف، فبدأت عملية التَّفاوض في جنيف بإشراف الامم المتحدة ومندوبها السيد ديموستورا. لقد حاول النظام افشال المفاوضات بكل الطرق الممكنة، واحياناً ساعدته في ذلك "الهيئة العليا للمفاوضات" برئاسة المنشق عن النظام «رياض حجاب». لقد ظهر واضحاً للمراقب الحاذق بأنَّ المجتمع الدولي بأسره، من الاتحاد الأوروبي الى الأمم المتَّحدة إلى الجانب الروسي، غير راض عن تشكيلة "الهيئة العليا للمفاوضات"، والتي بدأت بالسعي الى احتكار زعامة المعارضة في الداخل والخارج، وتتحوَّل من لجنة تفاوض وظيفية محدَّدة إلى قيادة سياسية للمعارضة، ممَّا دعى إلى عقد مؤتمر (رياض ٢) في تشرين ثاني ٢٠١٧ ، الذي استطاع ابعاد عدد كبير من قادة "الهيئة العليا للمفاوضات" ومن بعض القادة في "الائتلاف الوطني" أمثال: "جورج صبرة ومحمد صبرا وسهير الأتاسي ورياض حجاب وغيرهم". إنَّ معارضة الخارج ارتكبت أخطاء جمَّة باللجوء إلى التَّحالف مع أعداء الانتفاضة الحقيقين بالباطن والمؤيدين بالظَّاهر، فهل يمكن لدول مثل دول الخليج أن تناصر هبة شعبية من أجل الديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية؟ وهل ترضى الولايات المتحدة الأمريكية عن نشوء دولة سورية حرَّة ووطنية ديموقراطية قد تستطيع تفعيل المعركة مع اسرائيل بكل الوسائل المشروعة؟ هل يمكن للإمبريالية العالمية أن تساند ثورة شعب عربي تسعى إلى تحقيق أهداف الانعتاق من أسر الانظمة المستبدة والمرتبطة معها اقتصادياً وسياسياً، وتدعوا إلى التغيير الديموقراطي وإقامة دولة الحق والقانون فتصبح سيّدة نفسها؟ معارضة الخارج استمرَّت بأخطائها عندما دعمت وساندت الفرق العسكرية الإرهابية مثل جبهة النصرة وجيش الإسلام وأحرار الشام وفيلق الرحمن، والعشرات بل المئات من الفصائل المتأسّلمة بالمال والسلاح، وسمحت بالتالي بتطييف الصراع السوري. والخطأ الثالث بدعوة الدول الاجنبية للتدخُّل العسكري، مرَّة باسم إقامة مناطق آمنة ومرَّة بتدخُّل مباشر. والخطأ الرابع الذي ارتكبته هو غياب أهداف الانتفاضة عن أعينها والبدء بالتنافس بين أجنحتها وقادتها على تقاسم المناصب القيادية والحصول على أكبر الحصص من المال المتدفق عليها، ممَّا قادها إلى وسط الفساد، وجعل البعض من قادتها سكان الفنادق ونجوم

التلفزيونات يستمرئون هذه الحياة ولم يعودوا يرغبون بانتهاء هذه الأزمة. والخطأ الخامس التي ارتكبته معارضات الخارج هو بعدها عن جماهيرها بالداخل وعدم التَّضامن معها وتلبية مطالبها البسيطة. والخطأ السادس ابتعاد خطابها عن جمهورها العربي والفلسطيني خاصّة، وإشارات الغزل مع إسرائيل التي وصلت إلى قيام البعض من وجوهها إلى زيارتها، دون أيّة إدانة من قيادة الائتلاف. ممَّا أدَّى إلى وقوف كل القوى الوطنية والقومية التقدمية العربية في الساحة الفلسطينية والاردنية واللبنانية والمصرية والتونسية إلخ ضدّها والتحفّظ تجاهها. هذا كله جعل أغلبية الشعب السوري من المعارضة يفقد الثقة بها وجعل القسم الأكبر من الذين وقفوا على الحياد ينضمّون إلى صفوف الموالاة. هذا أدى الى خلق فجوة كبيرة على الساحة السورية الواسعة منذ شهور، ان لم نقل سنين، عديدة، وبدأت الأصوات تعلوا، وخصوصاً بعد الفضائح الجديدة، وحملات التنصُّل من الأخطاء وتحميل الآخرين من الشركاء مسؤوليتها، مطالبة بملء الفراغ الحاصل على السَّاحة السياسية المعارضة، وذلك بتجميع كل القوى الوطنية الديموقراطية، صاحبة القرار المستقل، والتاريخ النضالي الناصع البياض الغير مرتبطة بأجندات اجنبية واقليمية والمؤمنة بالنضال السياسي السلمي من اجل التغيير الديموقراطي وإقامة دولة الحق والقانون. ومن هنا ومن باب الضرورة، والحاجة الموضوعية والغير مفتعلة، جاءت مبادرة هيئة التنسيق الوطنية للدعوة بتشكيل الجبهة الوطنية الديموقراطية أو القطب الديموقراطي ومهمتها الأساسية كسب ثقة الناس المنهارة بالتجمعات السياسية التي عامت على السطح على مدى السنوات العديدة الماضية، وكسب ثقة الجماهير الحيادية السابقة، بل أبعد منذ ذلك! كسب ثقة أوساط واسعة بالموالاة التي وقفت الى جانب النظام متخوِّفة من البديل الأسوأ والأخطر الذي قدَّمته المعارضة الخارجية. إنَّ الأزمة السورية ما تزال قائمة ولم تنفرج أو تحل على الإطلاق، وأزمات النظام تزداد يوما بعد يوم، ولا داعي لتعدادها. والانتفاضة الشعبية لم تهزم كما يحلو للبعض أن يروِّج، الذي انهزم هو الثورة المعاكسة من قوى الرجعية والظلام وحملة السلاح المأجور، الذي انهزم إلى حد بعيد هو الإسلام السياسي وحلفاءه من الليبراليين الجدد التآمريين والانتهازيين طلاب المناصب والمكاسب وباعة الوطن. يجب العودة إلى النضال الشعبي السلمي الوطني الديموقراطي من جديد بمطالبه الشرعية والمحقة. الحق قوة بذاتها لا تهزم. ولقد تداعت قوى وطنية ديموقراطية وشكلَّت نواة للجنة تحضيرية، قامت بجهد متقن بوضع رؤية سياسية واسعة وعرضتها على الملأ، وقامت بتاريخ ٢١ من شهر كانون الأول الماضي بعقد مؤتمر صحفي في قلب العاصمة دمشق تُلي فيه بيان الإشهار عن هذه النواة الأولية للجنة التحضيرية لتشكيل الجبهة الوطنية الديموقراطية أو القطب الديموقراطي. لقد كان الصدى قوياً لهذه المبادرة الشجاعة وخصوصا لكونها أُعلنت من الداخل السوري. وتقوم هذه اللجنة التحضيرية حاليا بتشكيل مكاتب متخصصة لها مثل مكتب اعلام، ومكتب تنظيم، ومكتب اتِّصال وتواصل مع القوى الوطنية الديموقراطية الاخرى، وتبقى الأبواب مفتوحة أيضا تجاه الأفراد والشخصيات الوطنية وأصحاب الاختصاص.

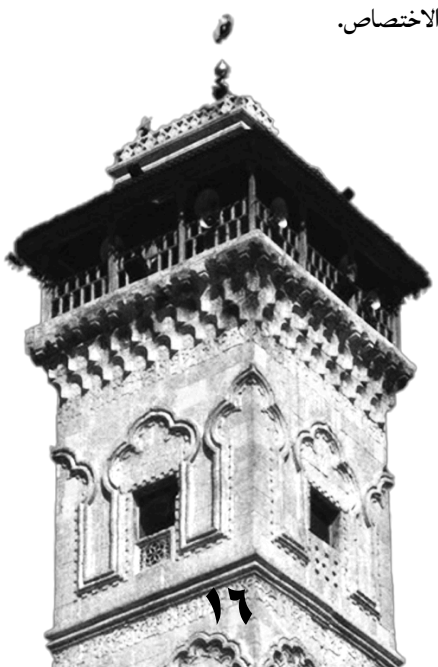

«جود» أعاد المعارضة الوطنية إلى حضن الشعب!

نور الواكي

٢٩ آذار(مارس) ٢٠٢١

١. إن فكرة عقد مؤتمر جود (جبهة وطنية ديمقراطية) وموضوع عقده في عاصمتنا دمشق، كان خطوة هامة وناجحة، أعاد الحياة للتفكير والمنطق بعد المحاولات الدموية لقتلهما، بل يمكن وصفها بأنها خطوة جريئة في التفكير ومغامرة من ناحية الحركة ومدروسة في حدود توقعات كل ما يمكن أن يحدث، من قبل المعارضة الوطنية السورية. خلال التحضير للمؤتمر الذي استغرق حوالي السنتين فعليا إلى أن تبلور بشكله الأخير في (جود)، طرأ عليه الكثير من التطورات التي أوصلته إلى شكله الذي ولد فيه للعلن، ولاقى صدى ايجابياً وحاضناً لدى قطاعاتٍ واسعةٍ من الشعب السوري الجريح، من ثوار ومعارضين وحتى مؤيدين ورماديين ومواطنين لا يهمهم من السياسيين سوى أن يجدوا سبيلا لإنهاء هذه المعاناة الرهيبة والفظيعة. ولأول مرة منذ ما يقارب التسع سنوات نصل إلى حالة إجماع بين السوريين، (عدا النظام) على قضية

سياسية سورية بديهية وطبيعية وجوهرية، بأنه من حق السوريين عقد مؤتمر في العاصمة السورية يبحث مشاكل السوريين (بمعزل عن الاتفاق او الاختلاف مع مخرجاته) وبطريقة سلمية! مؤتمر لا يصفق للنظام ولا يهلل له، ولا يبارك أمجاده ولا يشكر سيادة الرئيس، ولا يشيد بحكمته وشجاعته، بل مؤتمر يطالب بالتغيير الوطني الديمقراطي، والانتقال السياسي، وتشكيل هيئة حكم انتقالي، ويطالب بالإفراج عن المعتقلين والمخطوفين، ويطالب باستعادة حق السوريين الكامل في تقرير مصيرهم، وكتابة دستورهم، بدون تدخل خارجي، وبدون النظر إلى مصالح الدول الإقليمية والدولية، فقط إلى مصالح السوريين، وعلى مبدأ سوريا أولاً وآخراً، وإخراج كل المحتلين وكل الجيوش الأجنبية، والميليشيات المسلحة، وإنهاء فوضى السلاح، وإعادة هيكلة الجيش والقوى الأمنية، وعدم تدخلهم بالسياسة، وتحديد مهمتهم في حفظ أمن البلاد والعباد!، وإعادة إعمار البلاد، وجبر الضرر الذي أصاب السوريين، ومحاسبة المسببين، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، ويكون مؤتمراً بصناعة سورية وطنية مئة بالمئة! بأدواتٍ وإنتاجٍ محليين، وعلى أرضٍ سورية، وفي العاصمة دمشق، دون البحث عن ضمانات لعقده، ولا عن دول راعية له، ولا استئذان أحد، ولا طلب المشورة من أي سفير، ولا توسل من أجل الدعم والتمويل. وجاء إصرارنا على عقده في دمشق ضمن هذه الظروف، بإمكاناتنا المادية المتواضعة، بما يشبه طبيعتنا وجلساتنا وبيوتنا السورية، وهذا ما عظمه أولا في نفوسنا وما جعله مقبولا وقريبا من السوريين. والمؤتمر الممنوع من العقد الفيزيائي، لكنه انعقد في قلوب السوريين وهو الأهم؛

٢ . أحرج النظام وداعميه الذين يدعون محاربة الإرهاب والفاشية والتطرف، والأصولية والإسلاميين ويحمون الدولة والأقليات، وبين زيف ادعاءاتهم، وأظهر حقيقتهم على أنهم (النظام وداعموه) كتلة واحدة!، بعقلية استبدادية واقصائية مدمرة ، وبين كذب داعميه الروس "بطبخة البحص" التي يسمونها مسار أستانا والعملية الدستورية، وأنهم فقط يلعبون بالوقت والكلمات والمخرجات ويحاولون إفراغ القرارات الدولية من مضامينها، وأحرج المجتمع الدولي وعلى رأسه (الولايات المتحدة) الذي وقف صامتا ومذهولا أمام تحرك المعارضة الوطنية بقيادة هيئة التنسيق بالتفكير خارج الصندوق! والعمل على تعزيز قاعدة المؤمنين بالتغيير، ولم ينبس ببنت شفه حيال منع عقد المؤتمر، وأصبح واضحا أن دموع التماسيح التي يذرفونها على قتلانا وأطفالنا وخراب بيوتنا وضياع مستقبلنا ما هو إلا كذب ودجل! وأحرج أيضا كل من لا يؤمن بالحل السياسي السلمي، وأهميته، ومن يقلل من قيمة العمل من الداخل، بل سحب البساط من تحت أقدام الكثيرين ممن تاجر بالسوريين، وباعهم الأوهام، وسلم قضيتهم إلى الدول، وأصبح مرهونا لها بما يقدمونه لهم من دعم سياسي ومادي، وأصبح بقائهم مرتبطا بموازين القوى، وقدم بارقة أمل وفتح أفقا جديدا.

٣ . لقد قدم النظام للمعارضة الوطنية بمنعه عقد المؤتمر هدية لا تقدر بثمن! فقد مكنها من العودة إلى حضن شعبها الدافئ بعد طردها منه بالقوة، عبر تشويه صورتها وتخوينها وذمها، وإطلاق صفات مسيئة عليها والقول بما فيها وما ليس فيها والتضييق عليها سواء من النظام، أو من خصوم المعارضة الوطنية في ذلك الوقت!

لا بد وأن نقدر فرح الكثيرين ممن يحترمون هيئة التنسيق الوطنية وجود، بقرار النظام بمنع عقد جود، فقد استطاعت هيئة التنسيق/جود اكتساب ثقة قطاعات واسعة من الشعب السوري وعن جدارة، وأصبح من الممكن لكثير من القوى والشخصيات والشباب ممن ترددوا من المشاركة في المؤتمر مخافة مطرقة التخوين، أو خوفا من النظام، أو من رأى عبثية عقده بدمشق! و أكثر المتحمسين هم من فئة الشباب الذين فقد معظمهم الأمل بالعبثية السائدة، والمسارات الخلبية والمؤتمرات الشكلية وأغلق أمامهم أبواب النضال والكفاح لمقاومة الواقع المر، وأصبح الشباب يهتم ويطلب وثائق الهيئة السياسية ورؤيتها، بعد أن تم التشويش على الشعب السوري بشبابه وشيبه لفترة طويلة وإعاقتهم عن التفكير السياسي، ودفعهم نحو العنف والانغلاق على مسارات محددة، دون غيرها وهذا تحول يجب قراءته والاهتمام به، ولكن يجب القول أن النظام ليس بهذا الغباء حتى يقدم للمعارضة الوطنية هذه الهدية، لأن النظام السوري استشعر خطر إقامة مؤتمرات داخل سيطرته تتحدى إرادته، بظل تدهور الوضع المعيشي والأمني والفساد المستشري وعجزه عن تقديم أية حلول مقنعة للمواطنين السوريين، وبات يشعر أن السماح لمثل هذه المؤتمرات سيشجع شرائح وقوى جديدة على الدخول إلى العملية السياسية والمطالبة في التغيير ولربما تحركات أكثر حرارة وأعلى صخباً و من نفس البوابة التي تستخدمها هيئة التنسيق الوطنية.

٤ . لأول مرة تحقق المعارضة الوطنية الممثلة بهيئة التنسيق حالة إجماع وتوافق بين قوى المعارضة على اختلاف مواقعهم، وهذا يزيل من أمامها عقبة التخوين والتشكيك، لتنتقل إلى مرحلة التقدم باتجاه الجميع، وإنجاز مهام توحيد المعارضة لمواجهة الاستبداد، وتخليص البلاد من الهاوية، والعمل معا لتخليص سوريا من عتمت هذا الكهف الذي تسده صخرة النظام الثقيلة، ولكن معاولنا جميعا في الداخل والخارج وعلى اختلافنا واختلاف مواقعنا وآرائنا ستكمل ما بدأه شبابنا منذ عشرة أعوام!

فالمعركة لم تنتهي بعد!

هل هناك طبقة برجوازية في سوريا المعاصرة؟

هيئة التحرير

افتتاحية العدد الخامس والخمسين من جريدة المسار، ١ أيلول ٢٠٢١

يفرق كارل ماركس بين مصطلحي (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة من أجل ذاتها). (الطبقة في ذاتها)، حسب ماركس، هي مجموعة اجتماعية تملك علاقات إنتاج مع وسائل الانتاج. (الطبقة من أجل ذاتها) هي منظومة طبقية تعي مصالحها وتفرز أفكاراً ومؤسسات سياسية وثقافية ودستورية وتشريعية من أجل حماية وتعزيز هذه المصالح. ماركس يرى أن الطبقة لا تتكون إلا عندما يكون هناك وصولاً من قبل مجموعة اجتماعية إلى وضع (الطبقة من أجل ذاتها) بكل مايعنيه هذا من وعي طبقي يفرز تمظهرات مطابقة في الوعي السياسي-الثقافي-الاجتماعي. في فترة (الطبقة في ذاتها) لا يكون هناك نظاماً اقتصادياً رأسمالياً مرفوقاً برديف سياسي، حيث تكون الصناعة والتجارة والمصارف تحت خيمة الملكية الخاصة،بل يكون هناك رأسماليين في نظام اقتصادي-اجتماعي-سياسي – ثقافي غير رأسمالي أويكون نظاماً اقتصادياً -اجتماعياً- سياسياً- ثقافياً ل(رأسمالية الدولة)، حيث تملك الدولة السيطرة على علاقات الانتاج ووسائل الانتاج،يوجد فيه رأسماليون يسمح لهم نظام (رأسمالية الدولة) بالعمل وفق مبدأ الملكية الخاصة ولكن من خلال علاقة "ما"وتداخلات معينة مع (رأسمالية الدولة). مصطلحا (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة من أجل ذاتها) يمكن تطبيقهما على مرحلة نشوء ومرحلة تكون كل الطبقات بما فيها الطبقة العاملة. في مصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وسوريا ٨ آذار ١٩٦٣ أفرز انقلابان عسكريان وصلت من خلاله مجموعة سياسية، ذات خلفيات طبقية ريفية أومن الفئات البينية في المدن والبلدات الصغرى، إلى السيطرة على السلطة السياسية،ومن خلال قوة الأخيرة تم إحداث انقلاب جذري في البنية الاقتصادية- الاجتماعية السابقة التي كانت تسيطر من خلالها رأسمالية صناعية – مصرفية- تجارية على علاقات الإنتاج، بالتحالف مع الملاكين الكبار في الريف، وعبر تلك السيطرة كانت تسيطر على السلطة السياسية بالترافق مع وعي طبقي سياسي – ثقافي بمصالحها. تم عبر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصري و ٨ آذار السوري انشاء نظام من (رأسمالية الدولة)، ولكنه، كمسار حتمي لكل التجارب العالمية لنظام (رأسمالية الدولة) كان الأخير رحماً لتوليد نظام (اقتصاد السوق)، وفي البعض منها كانت الولادة يحل فيها الوليد بدل الأم (مثل أنظمة أوروبا الشرقية التي كانت في حلف وارسو) أو يتجاوز الوليد مع الأم في علاقة تجاور تعايشي، مثل الصين المعاصرة وروسيا بوتين أو مصر ما بعد جمال عبد الناصر أو سوريا ما بعد ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ .(اقتصاد السوق) ليس ردة أو انحراف عن (رأسمالية الدولة) بل استمرارية سياقية له كنظام اقتصادي- اجتماعي، وإن كان لا يتطابق معه سياسياً وثقافياً بالمعنى الأيديولوجي، مع ملاحظة أن بعض التجارب المذكورة تختار أن تحافظ على القشرة الأيديولوجية القديمة لنظام (رأسمالية الدولة)، كما في سوريا المعاصرة، أو تتجه إلى تسويغ الخيارات الجديدة مثل التسويغ الصيني منذ ١٩٨٧ لقيادة الحزب الشيوعي للعملية الرأسمالية بأن هذا ما وصفه كارل ماركس لألمانيا المتخلفة في "البيان الشيوعي"، أي أن يتحالف الشيوعيون مع الليبراليين من أجل إنهاء العلاقات الماقبل رأسمالية عبر ثورة بورجوازية ألمانية، فيما قال ماركس بأن انكلترا وفرنسا قد أنجزتا الثورة البورجوازية وبالتالي يجب أن يسعى الشيوعيون فيهما إلى ثورة اشتراكية. كان رأي ماركس المذكور مخالفاً لطريق لينين في ثورة أكتوبر ١٩١٨ عندما سعى لينين إلى ثورة اشتراكية في بلد تسود فيه العلاقات الاقتصادية-الاجتماعية الماقبل رأسمالية، وهو مافشل فيه الشيوعيون السوفيات طوال ثلاثة أرباع القرن. في مصر ما بعد جمال عبد الناصر تم إنشاء نظام من (اقتصاد السوق) وتم تضييق مساحات (رأسمالية الدولة) إلى حد كبير، وإن ظلت السلطة السياسية،التي تتكون من دولة عميقة هيكلها العظمي هو المؤسسة

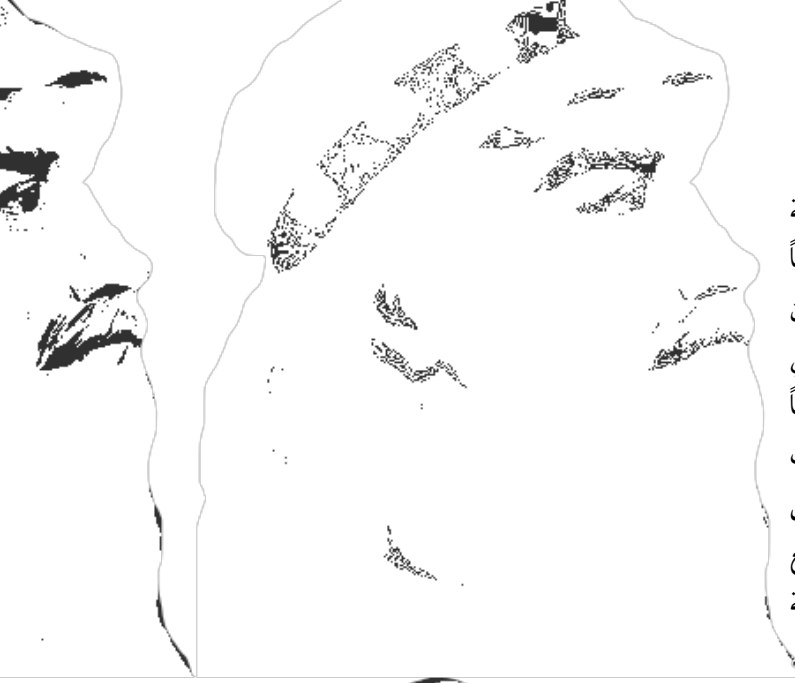

العسكرية زائد الإدارة، هي الماسكة بمقود ضابط الايقاع للعملية الاقتصادية، ولكن انوجد في مصر السادات-مبارك-السيسي جنيناً يمكن بقفزة واحدة أن يتحول إلى (طبقة من أجل ذاتها)، وإن كان يلاحظ أن الرأسماليون المصريون كانوا مؤيدين لانقلاب السيسي على الإسلاميين في ٣ يوليو ٢٠١٣، ولكن يلاحظ أن هناك توازناً للقوى بين سلطة السيسي وبين الرأسماليين المصريين، يملك الأخيرون في هذا التوازن قوة مرموقة وإن كان الميزان لم يمل لكفتهم بعد. في سوريا المعاصرة هناك وضع مختلف عن الوضع المصري. الراسمالية السورية الجديدة أتت من تحت خيمة السلطة السياسية المنبثقة عن نظام (رأسمالية الدولة)، وقد تمت ولادتها في تواريخ 1974 (نظام التعهدات) و ١٩٩١ (المرسوم ١٠) و ٢٠٠٤ (إنشاء المصارف الخاصة) وما بعد ١٨ آذار ٢٠١١ (اقتصاد الأزمة). معادلة أن (السلطة) تصنع (الثروة)، أو تنزعها وتلغيها، هي واضحة كثيراً في سوريا ١٩٧٤-٢٠٢١، والرأسمالي السوري يدرك ذلك لذلك يحاول أن لايتجاوز حدود المرسوم له في العملية الاقتصادية بالترافق مع إدراك عميق من قبله بأن السياسة هي خط أحمر أمامه. وبالتأكيد كان درس رياض سيف بليغاً في عام ٢٠٠١، وقد تم استيعابه بعمق من قبل الرأسماليين السوريين، عندما حاول رأسمالي صناعي سوري أن يدخل في السياسة ومن موقع معارض، ولتضعه السلطة في السجن بعد أن قامت بالتضييق الاقتصادي عليه. في سوريا المعاصرة يوجد رأسماليون، ولكن لم توجد بعد طبقة بورجوازية تكون (طبقة من أجل ذاتها) بالترافق مع وعي طبقي خاص يتمظهر في مجالات السياسة والثقافة والاجتماع والرؤية للدستور والنظام التشريعي، بل ما زال الرأسماليون السوريون المعاصرون يفضلون فصل الاقتصاد عن السياسة والمجالات الأخرى والركوب في احدى عربات القطار الذي تقوده مقطورة السلطة السياسية لنظام (رأسمالية الدولة)..

تهريب النفط إلى تهريب الذهب إلى تقويض البشر

د. عارف دليلة
٩ آب (أغسطس) ٢٠٢١

في حديث مهم للمحامية بشرى الخليل حول التهريب بين سوريا ولبنان، وانا اسميه "التهريب الرسمي جدا المعترف به على اعلى المستويات في البلدين" باعتبارنا طوال عمرنا "عايشين سوا!"، طبعا بالضراء دون السراء! سأقتطف كلمات ووقائع قليلة من حديث المحامية بشرى خليل، وان كانت لا تغني عن سماع كامل حديثها الثمين، سواء من موقع التوافق، أو حتى من موقع الاختلاف بالرأي، بالنسبة للمختلفين. تقول (وإضافة بعض الكلمات من عندي لا تغير شيئاً في المعنى): التهريب من سورية إلى لبنان أكبر بكثير من التهريب من لبنان إلى سورية، وبالأخص في ظروف الحرب التي تعيشها سورية منذ أكثر من عشر سنوات. ففي العام الماضي، حسب كلمات صراف بيروتي واحد هو (فلان) المعروف جيدا، انه قام، لوحده، بشراء أكثر من ١٠ طن من الذهب "السبائك" من مهربين سوريين! (وأضيف: وبالحساب التقريبي إذا كان الكيلو من الذهب يساوي اكثر من ٣٢ أونصة بقليل، واذا علمنا أن سعر أونصة الذهب الأن تتراوح حول ١٨٠٠ دولارا أمريكيا، فتكون قيمة الكيلو من الذهب بالدولار: ٥٧٦٠٠= ٣٢×١٨٠٠ سبعا وخمسين ألف وستمائة دولار، وتعادل بالليرات السورية حسب سعر الصرف الجاري في السوق الأن وهو حوالي ٣٢٠٠ ليرة للدولار: ٥٧٦٠٠ ×٣٢٠٠= ١٨٤٣٢٠٠٠٠ مئة وأربعة وثمانين مليونا وثلاثمئة وعشرين ألف ليرة سورية للكيلو غرام الواحد من الذهب. وتكون قيمة أل ١٠ طن من الذهب (وسأتغاضى، تسهيلا للحساب، عن الزيادة عن ال ١٠ طن) التي اشتراها صراف لبناني واحد فقط من المهربين السوريين من الثروة السورية المخزونة بالذهب على مدى السنين والعقود والقرون والعصور الممتدة، وخلال عام واحد فقط: ١٨٤، ٣٢٠،٠٠٠ × ١٠،٠٠٠ كيلو ذهب = ١٨٤٣،٢٠٠،٠٠٠٠٠ ألف وثمانمائة وثلاث وأربعين مليارا ومئتي مليون ليرة سورية، وبالدولار الأمريكي ÷ ٣٢٠٠ ليرة للدولار= ٥،٦٣٥،٠٠٠٠٠ خمسة مليارات،وستمئة وخمسة وثلاثين مليون دولار أميركي! وهذا في عام واحد فقط! اذاً، بالأسماء والأرقام المجردة وعلى الهواء مباشرة وبكلام دقيق للصراف المعروف بالاسم، وليس هو متهم قانونيا بشيء، وبكلمات موثوقة منقولة عنه، ليست من شخص أو من موقف معاد لاحد، بل بالحسابات الباردة المجردة: إن قيمة ما اشتراه صراف بيروتي واحد من الذهب السوري المهرب (في العام الماضي فقط!) تزيد عن خمسة ونصف مليار دولار أمريكي! لم نتحدث، بعد، عن الثروات المهربة من سورية عبر القنوات الرسمية من قيم الصادرات الرسمية التي يتشهى الشعب السوري المحروم اليوم ليتذوقها أو ليشم رائحتها أو يكحل عينيه بمنظرها على مائدته وفي براداته التي أصبحت كلها خارج العمل، هذه المنتجات التي تغتصب، اقتصاديا، من بين يديه وتستنزف وتصدر من أرضه ومن نتاج كدح عماله وشعبه الذي عاش سنين طويلة كانت فيها حتى موائد فقرائه عامرة بأطايب بلدهم وثمرات كدحهم، هذا ولم نأت، بعد، على ذكر التهريبات إلى المصارف اللبنانية التي تتبخر هذه الأيام، مع مئات مليارات دولارات الشعب اللبناني، والمعترف بها رسميا

(٣٠_٤٠ مليار دولار) لتحميلها المسؤولية عن إفلاس الدولة ومجاعة السوريين وإخراج بلدهم، دولة وشعبا، من التاريخ والجغرافيا، عن سابق وعي وتصميم، ولم اتحدث عن ما اشتراه جميع الصرافين من مكنوزات الشعب السوري، ولم اتحدث عن قيمة الثروات الآثاري من مكتنزات الحضارات التي قامت على الأرض السورية وصنعتها عقول وأنامل الشعوب السورية، والتي كانت محمية تحت أطباق الأرض الحنون وبقيت متخفية عن أعين وحوش وجراد الأرض البشريين الهمج الحاليين، وهي اليوم تنتقل بين الأيادي السوداء في مختلف أنحاء العالم وتباع بأثمان باهظة، وغير ذلك الكثير والهائل من ثروات الشعب السوري، التي تزيد قيمة الذهب منها فقط، الذي اشتراه صراف بيروتي واحد، فقط، في عام واحد فقط، مجموع الدخل القومي التصرفي السنوي لأكثر من ثلث الشعب السوري، في سورية بأربعة أطرافها، طبعا بعد استثناء النهابين والمهربين وسارقي الدولة والشعب من "طبقة أسياد العبيد"! إذاً، عندما يعيش أكثر من ٩٠% من الشعب السوري تحت خط الفقر المدقع بعد نهب واغتصاب حقوقهم، وعندما لا يزيد متوسط الرواتب والأجور ومداخيل ذوي الدخل المحدود الحقيقية الرسمية عن تكاليف ضرورات البقاء على الحياة ليومين أو لأربعة أيام في الشهر فقط ، وعندما يكتشفون طفلتين مرميتين على حافة الموت جوعا، مع رسالة مبكية من أبيهما يقول فيها انه يعجز عن إبقائهن على قيد الحياة بسبب عجزه عن إطعامهن، ولأنه يرجو أن يستطيع احد غيره فعل ذلك وإنقاذهن من الموت

(وهناك على أرض سورية الآن مئات الآلاف يشاركهن نفس المصير، ولكنهن، وأهاليهن، ينتظرن ملاك الموت بصبر أيوب) على مدخل احد المستشفيات في اقدم مدينة في التاريخ، كانت تلقب بـ "جنة الله على الأرض"، ولم يدخلها النبي بقافلته التجارية خوفا من غرق قدمه في نعيمها وعدم العودة إلى مهبط الوحي في مكة، وهو ما حصل لمغتصب خلافته، بعد وفاته بأربعين عاما، حتى سميت الأرض التي وضع فيها أخر قدم خطاها عند طرفها قبل أن يعود أدراجه عنها ب "القدم" وهو حاليا حي ضخم من أحياء دمشق، لكنه منكوب حتي العظم هذه الأيام، عند ذلك كله، كيف يمكن لأنسان يحمل ذرة عقل وضمير أن يتعامل مع "النكبة السورية العظمى" بالأرقام الجافة وبدم بارد؟ والشيء بالشيء يذكر! إن ما ذكرته المحامية بشرى الخليل يعيدني إلى ندوة عقدناها، في الثمانينات في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادي السنوية في المركز الثقافي بدمشق، قلت فيها ما يلي: تكثر الأحاديث هذه الأيام عن سرقة النفط السوري وتهريبه إلى الدول المجاورة، وعندما كانت الجرائد السورية تنشر لمسؤولين نفطيين لدينا بأن هناك مبالغات مفتعلة في الأرقام المتداولة عن تهريب النفط السوري، إذ لا تزيد الكميات المهربة سنويا عن أربعة ملايين ليتر! قلت: لدى السلطة عدد هائل من المشتغلين في الجمارك والأمن، لكنها جميعها عميت عن رؤية ما رأيته، بالصدفة، وانا مسافر، لأول مرة، إلى اسكندرون وأضنة عبر معبر (باب الهوى) إلى تركيا وعند عودتي عصرا وقبل المغرب وصلت إلى كراج الحافلات في أنطاكية، فلم أر غير باص

واحد طويل وفارغ، فسألوني: إلى اجن؟ قلت: إلى حلب. قالوا: تفضل واصعد إلى الباص. نظرت فلم أر فيه أي راكب. قلت: ادن متى سيمتلئ وينطلق؟ قالوا: ألا تريد الانطلاق فورا؟ قلت: نعم! قالوا اصعد وسنتحرك فورا! صعدت وتحرك الباص بي وحدي نحو حلب! وما إن دخلنا الأراضي السورية حتى وقف الباص ل "يتزود بالوقود" عند محطة الوقود الوحيدة عند المعبر في الجانب السوري. وقد طالت مدة التزود بالمازوت ساعة كاملة، بحيث ملأ الباص حوض معلق في اسفله يتسع لخمسة آلاف ليتر ليعود بها بعد إيصال سيادتي إلى حلب، إلى تركيا، فورا، ويحصل من أموال الشعب السوري ومن خزينة الدولة السورية على الفارق بين سعر ٥٠٠٠ ليتر مازوت مدعوم في سورية، تحت غطاء انخفاض الرواتب والأجور في سورية إلى دون ثلث قيمتها في الدول المجاورة (تركيا، وحتى لبنان والأردن!) وبين سعره في السوق العالمية، والمجاورة التي يباع فيها غير مدعوم، والذي يبلغ ثلاثة أضعاف سعره في سورية، وبالفعل، صدقوا وأوصلوني لوحدي إلى حلب، ليعود الباص بسائقه ومعاونه إلى الحدود حيث يتقاسم حصيلة السرقة من رحلة واحدة مسؤولو الجمارك وأصحاب باصات التهريب، وصاحب المحطة وشركاه من أصحاب المناصب المسؤولة. ما لا يقل عن عشرة آلاف دولار! وطيلة الطريق، وبضغط من الغواية الاقتصادية الأكاديمية، وانا اجمع واضرب واحسب، حتى خمنت، ومن مشاهدة واحدة وبالصدفة ومن معبر واحد في سورية، ومن باص تهريب واحد لسفرة واحدة، إن التهريب من هذا المعبر، وحده، للنفط، وحده، من سورية إلى تركيا، لا يقل عن مليون إلى مليوني ليتر شهريا، أي نفس الرقم الذي ذكره المسؤول النفطي في جرائدنا، مع فارق "بسيط !"، وهو انه يتحقق في شهر واحد ومن معبر واحد فقط ، أما في سنة، وعبر جميع المعابر ومع جميع الدول المجاورة ، فالرقم يرتفع إلى مئات الملايين، وربما مليارات الليترات من الوقود السوري المدعوم "حبا بالفقراء السوريين؟" وترجمت هذا "الحنان!" الذي تكنه السلطة وأجهزتها الوصاية التي يتقاسم أربابها، محاصصة، محطات الوقود، والأنابيب الممدودة عبر الحدود في منطقة الزبداني وحمص وغيرها، العابرة للحدود السورية وللدولة والشعب في سورية! أما حصيلة النهب، من هذا المزراب فقط، وهو نهب "رسمي" من قبل المسؤولين "ذوي الأيادي الأمينة" على ثروة الدولة والشعب في سورية ، "أيام كنا عايشين!"، فيمكن

التوصل إليه من خلال ضرب مليارات الليترات من النفط المنهوب عبر جميع أنشطتنا النفطية والرشاوى من تعاقدات واقتسام عوائد واستخراج ونقل وخزن وتصفية والبيع بأسعار مخفضة، هذا بينما لا يتقاضى مواطنونا، وكذلك موظفونا وعمالنا الشرفاء إلا القوت الضروري للعيش الآدمي، ولا تتقاضى خزينتنا من هذه الثروة إلا "ما تيسر، فسنصل إلى رقم مواز لكل هذه المشفوطات يذهب لتغذية حسابات تماسيح الفساد والتهريب خارج الحدود!

وبعد أيام من حديثي هذا في تلك الندوة، يخبرني أحد الزملاء الذين كانوا يشتركون في هذه الندوات، وكان يشغل منصب معاون وزير الصناعة، إن رئيس الوزراء، آنذاك، وكان واحدا من أساطين الفساد في سورية، ولأنه كذلك، كان أطول رؤساء الوزراء عمرا في هذا المنصب، ولا يغير شيئا من ذلك كونه بعد ذلك عزل من منصبه وبتهمة الفساد! ثم، وقبل أن يمثل أمام القاضي "انتحر" وطوي أمره، ربما لأنه، وفي غمرة التناطحات التي تحصل، في لحظات مفصلية، بين أركان الفساد، قام بإصدار تعميم وزع على جميع المستويات الحكومية السياسية والإدارية يسرد فيه القصة التي قمت بسردها في إحدى ندواتنا في المركز الثقافي، وقد أعطاني الزميل، معاون الوزير، نسخة عن تعميم رئيس مجلس الوزراء الذي وصله، والذي يبدأ بعبارة "

قال الدكتور عارف دليلة .... حتى نهاية القصة التي رويتها... وبالطبع فان ذلك لم يستوقف أو يثر اهتمام احد، بل استمر النهب والتهريب في تصاعد وتضخم، واستمرت الضائقة تحيق بالشعب من تدهور إلى أخر حتى أصبحنا ، دولة وشعبا، نحتل أحد الأمكنة الثلاث الأخيرة في قائمة الأمم التي تشغلها، إلى جانب سورية الشماء، سودان النميري والبشير (الصديقين!)، بلد احتياطي غذاء العالم، كما يتفاخر إعلامنا العربي، والصومال المتصومل، الذي اتهمنا بدفع سورية إلى "الصوملة والجزئرة" نائب الرئيس، (والمتهم بالخيانة والفساد، لاحقا بعد انشقاقه)، عندما طالبنا بالإصلاح السياسي والاقتصادي الوطني الديمقراطي أبان ربيع دمشق الواعد والمغدور عامي ٢٠٠٠_٢٠٠١، الذي ظنوا أنهم باعتقالنا واتهامنا سيفوزون، ولم يتحسبوا أنهم سيواجهون بهبة شعبية لا حدود لها تطالب بالإصلاح، بعد أن تنمروا لمدة عشر سنوات ضد أعداء الفساد المطالبين بالإصلاح، حتى جروا سورية إلى وضع يجعل البلدين المتهمين. (الصومال والجزائر، وغيرهما) يحذرون شعوبهم من "السورنة" غير المسبوقة في التاريخ! أن هذه الخسائر المادية والإنسانية والمعنوية غير قابلة للإحصاء، وهذا ما أرد به على من يسألني عن خسائر سورية وعن تكاليف إعمارها! ما أكبر حظوظ أعداء أمتنا بمن يتنطعون لقيادتها، دون خجل أو وجل، إلى

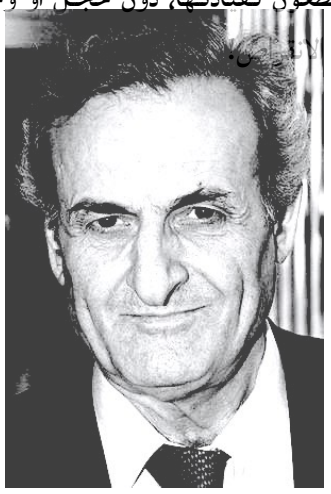

الدكتور عارف دليلة

من مواليد اللاذقية عام ١٩٤٢، تخرج من جامعة دمشق ثم حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة موسكو (لومانوسوف) عام ١٩٧٢ . مفكر اقتصادي وسياسي عربي، شغل منصب عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب، وحاضر في جامعات عربية وعمل مستشارا اقتصاديا في الكويت بين ١٩٨٦_١٩٨١ (المعهد العربي للتخطيط ثم وزارة الصناعة والنفط الكويتية)، كتب في الاقتصاد والسياسة. شارك في المطالبة بالحريات والإصلاح عام ١٩٨٠م، وعزل من الخدمة على خلفية مواقفه الفكرية الاقتصادية والسياسية.[يعمل حاليا كبير الباحثين الاقتصاديين في "مركز الشرق للأبحاث"

الولايات المتحدة وبناء الأمم

محمد سيد رصاص
١٦ تموز(يوليو)٢٠٢١

في كلمة ألقاها في الثامن من الشهر الجاري، قال الرئيس الأميركي جو بايدن في تبرير للانسحاب الأميركي من أفغانستان، الكلمات التالية: «نحن لم نذهب إلى أفغانستان من أجل بناء أمة، الأمر الذي هو حق ومسؤولية الشعب الأفغاني وحده... \نحن \ ذهبنا إلى هناك من أجل جلب أسامة بن لادن ولإنهاء قدرة تنظيم القاعدة على تنظيم هجمات من هناك». من يراجع ما قيل في واشنطن من قبل إدارة بوش الابن في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر \ أيلول ٢٠٠١، والتي أعقبها بعد أربعة أسابيع غزو الأميركيين لأفغانستان، يلمس مدى ابتعاد بايدن عن الوقائع والحقائق....ففي فترة نهاية نوفمبر \ تشرين الثاني ٢٠١١ قام بول وولفوفيتز، نائب وزير الدفاع الأميركي، بجمع (طاقم تفكير)، ضمّ المستشرق برنار لويس، ومارك بالمر المختصّ في الديكتاتوريات وهو سفير سابق في هنغاريا، وفريد زكريا وهو من أصل هندي ويكتب عموداً للرأي في «نيوزويك»، وفؤاد عجمي وهو باحث في شؤون الشرق الأوسط، وآخرين. المذكّرة التي قدمتها تلك المجموعة في الشهر التالي تمّ رفعها إلى الرئيس بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. المذكّرة وهي في سبع صفحات عنونت بـ **DELTA OF TERRORISM**.

مصطلح (دلتا) يُستخدم بالإنكليزية للإشارة إلى فم النهر الذي يبدأ منه الجريان. الإرهاب رُبط هنا بالوضع في منطقة الشرق الأوسط التي ترى المذكّرة أنها مصابة «بمرض خبيث **MALIGNANCY**» وأن هجمات ١١ سبتمبر «ليست فعلاً معزولاً» عن «الوضع هناك... \و\الطريقة الوحيدة هي الاتجاه نحو **TRANSFORM** تشكيل (تحويل) المنطقة» (يمكن الاطّلاع على التفاصيل الكاملة من خلال كتاب بوب وودوورد: «حالة إنكار»، منشورات سيمون وشوستر، لندن ٢٠٠٦، ص85-84-83، طبعة جيب). هنا، يجب الإشارة إلى أن بول وولفوفيتز هو من أعمدة اتجاه المحافظين الجدد، الذي سيطر فكرياً على إدارة بوش الابن، وكان تروتسكياً سابقاً قبل أن يتجه نحو اليمين بتأثير

الفيلسوف ليو شتراوس (ت ١٩٧٣) أستاذ علم السياسة في جامعة شيكاغو. كان العديد من أعمدة هذا الاتجاه موجودين ضمن الإدارة الأميركية آنذاك، مثل أبراهام شولسكي، مدير مكتب الخطط الخاصة الذي كان أساسياً في غزوَي أفغانستان والعراق. كان رأي هؤلاء التروتسكيين السابقين عندما اتجهوا إلى اليمين شبيهاً برأي ليون تروتسكي الذي نادى بثورة دائمة للوصول إلى (الاشتراكية) عبر تصدير الثورة، وهم، مثل وولفوفيتز وشولسكي، كان رأيهم تحويل العالم نحو النموذج الأميركي من خلال استخدام القوة لإيصاله إلى (الديمقراطية) و(اقتصاد السوق)، وبالتالي أرادوا، خلافاً لما يقوله بايدن، «بناء أمم» عبر إعادة تشكيلها وصياغتها. وفعلاً عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تم ربط الإرهاب بالإسلام الوهابي من قبل الأميركيين، بحكم أن 15من 19من منفذي الهجمات على نيويورك وواشنطن كانوا سعوديين وهو شيء مدروس بالتأكيد من أسامة بن لادن وأيمن الظواهري لإقامة شرخ بين واشنطن والرياض، كما ربط الإرهاب بالديكتاتوريات، وعلى الأرجح أن الاتجاه الأميركي الذي تبلور بالانفتاح على جماعة الإخوان المسلمين بدءاً من عام ٢٠٠٥ كان لاستخدام تلاميذ حسن البنا ضد أسامة بن لادن، وكانت التضحية الأميركية بزين العابدين بن علي وحسني مبارك عام ٢٠١١ لمصلحة (الإخوان) ضمن سياق هذا الاتجاه الأميركي الذي سرعان ما تخلّت عنه واشنطن في صيف ٢٠١٣ وعادت إلى استخدام العسكر من أمثال السيسي. وفعلاً، فإن الاتجاه المحلي في بعض المعارضات العربية نحو المراهنة على الخارج الأميركي من أجل إحداث تغيير داخلي كان مبنياً على نظرية «بناء الأمم»، وقد استذكرت من قبل هؤلاء كثيراً تجربتَي الأميركيين مع ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية، كما أن نظرية رياض الترك حول (الصفر الاستعماري) تنطلق من نظرية «بناء الأمم» عندما قال بأن الأميركيين قد نقلوا عبر الاحتلال «المجتمع العراقي من تحت الصفر إلى الصفر» (حديث مع جريدة «النهار»، ٢٨ أيلول ٢٠١٣)، وكان مبرّر هؤلاء في الاستعانة بالخارج بأن «الديكتاتوريات قد جفّفت ينابيع التغيير الداخلية». هنا، وبالتأكيد وبمعزل عن صدق أو حالة إنكار جو بايدن، فإن بايدن، وقبله أوباما وترامب، يمثلون ثلاثتهم اتجاهاً أميركياً أصبح يسود الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، نحو التخلي عن نزعة «بناء الأمم» التي كانت مثل اللوثة المرضية التي أصابت الإدارة الأميركية لجورج بوش الابن عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما أن كلام بايدن يعكس ليس فقط الفشل الأميركي في أفغانستان والعراق، وإنما أيضاً انتصاراً لـ «الاتجاه الواقعي» للتعامل مع الوقائع القائمة، وهذا اتجاه موجود منذ السبعينيات مع هنري كيسنجر بما فيها اتجاهه نحو سياسة الوفاق والتعايش السلمي مع الاتحاد السوفياتي، من أجل تمرير أهداف السياسة الأميركية.

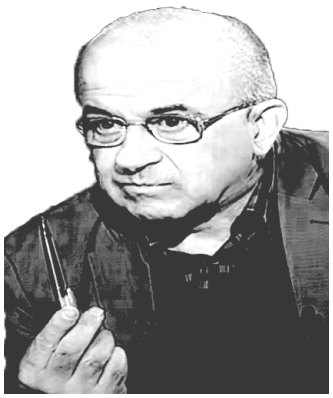

محمد سيد رصاص

من مواليد اللاذقية عام ١٩٥٦ ، حاصل على إجازة في الأدب الانكليزي من جامعة حلب ، سجين سياسي بين عامي ١٩٨٠_١٩٩٥ بسبب الانتماء إلى الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) ، يكتب في الصحف اللبنانية_له كتابين:«مابعد موسكو» ١٩٩٦ و انهيار «الماركسية السوفياتية»_١٩٩٧، ساهم في مجلدي"الأحزاب والحركات اليسارية العربية_ دمشق ٢٠٠٣ بستة أبحاث تناولت : ١ السوفييت والأحزاب الشيوعية العربية ٢ مفهوم اليسار الجديد، ٣ الحزب الشيوعي السوداني، ٤ الحزب الشيوعي العراقي_القيادة المركزية، ٥ الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، ٦ رابطة العمل الشيوعي في سوريا.

المـــــــــــذهب التجاري (الميركانتالية)

هيئة التحرير
تموز (يوليو) ٢٠١٧

يطلق اسم الميركانتالية عادة على مجموعة من الأفكار والتدابير العلمية الاقتصادية وقد ظهرت وانتشرت في أوربا منذ القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر إلا ان اعتبار الميركانتالية مذهبا اقتصاديا متكامل فيه شيء من المغالاة. نشأ المذهب التجاري خلال تقسيم الاقطاعيات لتعزيز سلطة وثروة الدولة وقد سيطر هذا المذهب على أوربا خلال القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر وقد كان سببا لحروب متكررة في أوربا، ولأنه في صلبه ذو طابع وطني براغماتي كان دافعا للتوسع الاستعماري، وقد تنوع المذهب التجاري بتنوع الزمان والمكان والأشخاص الذين ناقشوه، وفي الحقبة التي وصل المذهب التجاري الى أوجه كانت سلطة الاقطاعيين قد زالت مع زوال سلطة الكنيسة أيضا لتحل محلهما سلطة الملك المركزية، وقد كان لعوامل اكتشاف العالم الجديد "الأمريكيتين" وتطور وسائل النقل البحري وعدم ظهور الثورة الصناعية بعد وانهيار السلطة الاقطاعية، أثر هائل في تمكن التجار من توسيع نشاطهم باستيراد المواد الأولية من الامريكيتين وإعادة تصديرها الى المستعمرات وبقية العالم، حيث استطاع التجار بدعم من الملوك الذين كانوا يطمحون الى تقوية سلطانهم ونفوذهم إزاء بقايا الاقطاع، التغلب على صعوبات التصنيع التي كان يفرضها عليهم نظام الطوائف **castes** الاقطاعي الذي يقيد الصناعة، فتمكنوا من إقامة المصانع اليدوية الخاضعة لإشراف التجار أنفسهم، وإخراج الصناع خارج نطاق الأقاليم الخاضعة لتنظيم الطوائف، وهذه الخطوات كانت الأساس الاقتصادي لظهور الرأس مالية الصناعية فيما بعدن في هذه الفترة ظهر مفكرون وساسة ورجال اقتصاد يهدفون الى دعم سلطة الملك وإنشاء الدولة المركزية على حساب الاقطاعيات المتناثرة. وقد كان للتجاريين نظرة حول الدولة والاقتصاد والتي لا تعبر على نحو عالي من النضوج الاقتصادي ولكنها كانت تفي بالغرض بالنسبة للمتطلبات زمانها، وقد رأوا أن الدولة يجب أن تكون قوية وبالتالي فإن غاية النظام الاقتصادي هي تحقيق هذه القوة، ولذلك سميت نظرتهم بنظرية الاقتصاد للقوة، وتلك القوة تتحقق بواسطة ثروة البلد التي تتمثل في كميات الذهب والفضة والمعادن النفيسة التي يمكن للدولة أن تحصل عليها، وقد نظن التجاريون أن هذه المعادن توجد في العالم بكمية معينة وهذا يعني أن الدولة كلما حصلت أكثر من هذه المعادن تقل نسبة هذه المعادن لدى الدول الأخرى. ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية الكبرى للدولة طالب التجاريون الدولة بالتدخل اقتصاديا وسياسيا لتحقيق هذه الاهداف وأعطوها الدور الأساسي في توجيه الحركة الاقتصادية وانمائها أي إعطاء الدولة السلطة المطلقة في الحيز الاقتصادي. وحتى المشروعات الفردية كي يسمح بمزاولة عملها الاقتصادي فذلك يتم وفق قوانين ولوائح وتشريعات تنظم هذا النشاط وتوجهه ورجال الاعمال في حال تحقيقهم المنافع الشخصية فإنهم سيحققون منفعة للدولة كما في المبدأ " اتركه يعمل اتركه يمر" وقد رأى التجاريون أن الثروة في العالم ثابتة الحجم لذلك عدوا أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى ولذلك نادى التجاريون بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطني واعتدائي لأن كل بلد يحقق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى. ولتصل الدولة إلى الميزان التجاري الموجب من وجهة نظرهم عليها أن تبيع سلعا للخارج وعندئذ ستحصل على الفرق بالذهب والفضة فيزيد مقدار الثروة في البلد، وذلك أدى الى وضع التجاريين التجارة في المنزلة الأولى وبخاصة التجارة الخارجية لأنها الوسيلة التي تتمكن فيها الدولة من زيادة معادنها الثمينة ومن ثم زيادة ثرائها وقوتها تليها الصناعة، وقد اعتقد التجاريين أن هذين القطاعين هما الجزء الحركي والاستراتيجي في الاقتصاد القومي لذلك فالسياسة الاقتصادية كانت تهتف للتخفيف من حدة الضرائب والعقوبات على الصناعة ورجال الاعمال أما الزراعة فإنها مهنة ثانوية ومع ذلك فإنهم نادوا بوجوب العناية بالزراعة باعتبارها مصدرا هاما للمواد الأولية اللازمة للصناعة كما أن تقدم الزراعة يخلق البيئة والظروف الملائمة لتقدم كل من التجارة والصناعة. وكان للتجاريين نظرة مهمة نحو العمل فقد أعتبر التجاريين العمل العنصر الإنتاجي الأول في العملية الإنتاجية ويليه في الترتيب الطبيعة والرأس مال، أما فيما يخص الأجور الواجب دفعها الى العمال نرى ان معظم كتاب المذهب التجاري يؤكدون على ضرورة دفع أجور منخفضة للعمال لأن تكاليف إنتاج السلع ستنخفض وبالتالي أسعارها التي تباع في الخارج انما تتوقف على الأجور العمالية المدفوعة وإن أفكار التجاريين وممارساتهم هي الأساس في السياسة الاستعمارية القائمة على أن الدولة الأم المستعمرة يجب أن تصدر إلى مستعمراتها المنتجات والسلع الجاهزة وإن على المستعمرات أن تبقى مصدرا للمواد الأولية والغذائية للدولة الام.

ملخص كتاب: أصول الفلسفة الماركسية لجورج بولتزر

هيئة التحرير
آذار (مارس) ٢٠١٨

جورج بولتزر: ولد صاحب كتب " أصول الفلسفة الماركسية " و«مبادئ أولية في الفلسفة» و«الثورة والثورة المضادة» و «البرغسونة تخريف فلسفة» و «الفلسفة والاساطير» و «أسس علم النفس» و «فلسفة الأنوار». ولد جورج بولتزر بمدينة نافغيد بهنغاريا عام ١٩٠٣ وغادرها عام ١٩٢١ اثر استيلاء القوى الرجعية على السلطة التي كانت تلاحق والده. درس في السوربون في باريس وأسس مع هنري لوفيفر وآخرين مجلات نشر فيها دراسات في علم النفس والتحليل النفسي ونقد للبرغسونية والكتاب «أصول الفلسفة الماركسية»، حيث مثل لحظة من نضال الفيلسوف الشهيد ضد النازية، وساهم أيضا في تأسيس الجامعة العمالية ١٩٣٥ ١٩٣٦ في باريس قبل اقفالها من القوى الموالية لهتلر ثم قام بالتدريس في ليسية دومولون وانتقل بعد نله لقب أستاذ الي ليسيه شربورغ واخيرا إلى ليسيه سان موز كما أسس مركز التوثيق التابع للحزب الشيوعي الفرنسي وأشرف عليه، وأصبح محرر في صحيفة «الأومانتيه »وهي الصحيفة المركزية للحزب ، جمع بولتزر بعمله بين البساطة والدقة وعرف كيف يكون واضحا وعمقيا في آن واحد وفي ذلك كانت تكمن عبقريته، واضطلع بمهام في المقاومة الفرنسة ضد النازية ابتداءا من ٦ حزيران ١٩٤٠ إلى أن اعتقلته القوات النازية عام ١٩٤٢ واستشهد على يدها في عمر ٣٩ عاما في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٤٢.

ملخص لكتاب «أصول الفلسفة الماركسية»: تاتي كلمة فلسفة من فيلوسوفيا والتي اشتقت منها كلمة فلسفة وتعني معرفة العالم والانسان وتمدنا بقواعد عامة للسلوك الإنساني. فمثلاً في اول ظهور للبرجوازية، تم القول بإمكانية معرفة العالم والانسان في القرن الثامن عشر في فرنسا حيث كانت "قوة" تسعى لالغاء العلاقات ما قبل الراسمالية الاقطاعية اما عندما تغيرت مصالحها في القرن التاسع عشر في فرنسا فاصبحت تنادي باستحالة معرفة العالم والانسان وسبر غور الطبيعة الإنسانية من الوضعيين الى التلفيقيين حيث ان الفلسفة بالحالة تحزبية طبقية ، يقول انجلس " تعني النظرة المادية الى العالم النظر الى الطبيعة كما هي بدون أي إضافة خارجية " فالمادية الجدلية فلسفة الطبقة العاملة تدرس الطبيعة والمجتمع وتوجد القوانين المشتركة بينهما لتَكون نظرة عامة للكون من خلال ترابط النظرية والتطبيق ومن خلال الترابط بين القول والفعل ويغذيهم المنهج ، والمنهج هو السبيل للوصول للهدف ، وكذلك المنهج المادي السبيل للوصول لمعرفة العالم والطبيعة الإنسانية من دون إضافة خارجية فالميتافيزيقيا كلمة مركبة حيث تعني ميتا " ماوراء " وفيزيقيا تعني " علم الطبيعة " فتصبح ما وراء علم الطبيعة ، والفرق بين المادية والميتافيزيقيا في أن الثانية تعتبر الكون ثابتًا لا يتغير ولا ترابط بين مكوناته، بينما الجدلية تراه في تغير مستمر وتحول وترابط دائم لا ينفصل عراه، وكون الحركة مطلقة والسكون جانبًا نسبيا من الواقع أي خاضع للحركة الدائمة المستمرة والفصل بين العلوم نسبي وليس مطلق ومعلوم قول (هرقليط) انا " لا نمر بنفس النهر مرتين " كونه في تغير متبادل ومستمر دائم وهذا ما يقود الى ميزة المنهج الجدلي الأولى المتمثلة في كون كل شيء مترابط مع بعضه البعض مثال على ذلك الفيلسوف الجدلي فلدمان الفرنسي عندما اعدموه الجنود الالمان صرخ بوجههم " يا لكم من اغبياء فانا اقاتل من اجلكم " وهذا دليل على ترابط النضال الشعبي الألماني مع نضال الشعب الفرنسي من اجل الحرية والقضاء على النازية وهذا الواقع هو حركة بالتالي فان ميزة الجدلية الثانية هي كل شيء ينمو ويتحول فالزهرة مثلما تحمل بذور بقائها تحمل بذور فنائها ايضًا وهذا دليل على ان كل شيء متحول وينمو وفي حركة مثلما الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فليست ابدية فهي مثلما تحمل بذور بقائها تحمل بذور فنائها واولها التنظيم الاجتماعي للإنتاج والعمال الذين لا يملكون شيئا سوى قوة عملهم وهذا يقودنا للميزة الثالثة للمادية الجدلية المتمثلة بأنه يرافق كل تحول كمي تحول نوعي فالماء عند غليانه يتحول من حالة السيولة الى بخار ماء الى غاز وهذه معادلة كيميائية، فالقليل من العمل السياسي الملتزم بمصالح تطور المجتمع هنا وهناك من شانه توحيده واعطائه دفعة جديدة كيفية نوعية ، لكن ما هو سبب الحركة ؟ سببه يكمن في تناقض الاضداد في الطاقة في صراعها بين الطاقة الإيجابية والسلبية بين وحدتهما ايضًا بين تقدم الايجاب وحصر السلب بين جهلي ووعيي لجهلي الذي يلزمني بان اقرأ واتعلم مث لا فلولا التناقض ووحدة

طرفي التناقض لما كان بالإمكان التطور والتحديث والتقدم للأمام فالنمو على حد تعبير لينين هو نضال الاضداد أي صراعها فالاشتراكية اثناء انتقالها للشيوعية تحوي تناقض بين قوى الإنتاج البشرية وعلاقات الإنتاج الاقتصادية الخاصة بها ويفعل هذا القانون عمله حتى فترة المجتمع الشيوعي فالبروليتاريا عندما تلغي البرجوزاية وتحقق الملكية الاجتماعية فانها تقضي على نفسها كطبقة مستغلة وتبدأ تناقضات جديدة خاصة بالمجتمع الجديد ، فماذا فعل ماركس وانجلس ؟ ...لقد طبقوا التطور العلمي في قرنهم على المجتمع فاوجدوا ما يسمى الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية بين العبد والسيد بين الاقطاعي والفلاح وكل تطور له ظروفه المحيطة به وشروط تجاوزه ونموه وصراعه ، لا ينفي وجود التعارض والتناقض ووحدتها واهميتها عدم قدرة المجتمعات على حل ازماتها بل وجودها يغذيها لحل مشاكلها وهناك فرق بين التعارض وبين التناقض فالتناقض مثلا بين العمل والراسمال وببلوغ الاشتراكية ينحل التناقض ويبقى التعارض موجودا ليغذي عملية حل للازمات والنواقص بالمجتمع الاشتراكي الجديد دون بلوغه لحد التناقض التاريخي ، والتحليل والتركيب يفيداننا فهما عمليتان فكريتان ضديتان ومرتبطتين فتحليل أجزاء الكل والاجزاء جزء من الكل فحصولنا على التركيب والتحليل فرط للاجزاء التي تشكل جزءاً من الكل فأصبح تناقض الاضداد ووحدتها قانونًا عامًا مشتركًا بين كافة الظواهر الطبيعية والمجتمعية فصراع البرجوازيات القومية لتقاسم الأسواق رغم وحدة بنيتها امام خصمها الطبقة العاملة حيث لا تكف عن اللهث وراء المال والثروة الاجتماعية منتجة العديد من الصراعات المحلية والإقليمية والعالمية ، ثم العام موجود في الخاص ولا ينقضه فلذلك العام والخاص مترابطين بانسجام فالحديث عن التنمية بشكل عام في بلد "ما" من غير ما تخصيص النقاش حول مشكلة التنمية في الريف فهنا يظهر الخاص في خصوصيته والعام في عموميته وفي وجوده بالمشكلة الخاصة ايضًا لذلك بدايات الدراسة الأولى تتجه من التخصص الى العام من دراسة الخاص بعلم معين الى كشف قوانينه العامة المتحركة باستمرار وبالحركة هناك تناقض رئيسي وثانوي وتتغير مكانة المتناقضات فيصبح ماهو ثانوي رئيسي والعكس صحيح فبلادنا عشية الانتداب الفرنسي كان الصراع بين البرجوازية المحلية الصناعية والبرجوازية الفرنسية رئيسيًا رافعة شعار الاستقلال الوطني والحريات الديمقراطية ودعم الصناعة وإلغاء الاقطاع الاقتصادي والسياسي وهكذا حتى تغيرت الأحوال واصبح الصراع بين السلطة المتسلطة على رقاب الأغلبية والاغلبية المهمشة اقتصاديا وسياسيًا صراعًا رئيسيا حتى بلبوس ديني فالتوجه الديني اصبح يحتل ببعض الحالات السياسية صراعًا رئيسيًا مثال " لبنان " والعراق " رغم ان التناقض او الصراع بين الكتل الدينية والطائفية صراعًا ثانويًا ويعبر عن حالة الصراع الطبقي الموجود بالمجتمع و بالفعل تقوم البرجوازيات الحاكمة بدعم هذا التناقض وتجذيره ليصبح شعاراً في الأقطار والبلاد لاخفاء كنه الصراع الرئيسي في المجتمع البشري للراسمالية بين العمل والراسمال بين الأغلبية المسحوقة المهمشة وبين السلطات المتخلفة نظريًا وسياسيًا فكما قال ماركس اذا كانت الظروف تنشيء الانسان فيجب تكوين هذه الظروف بصورة انسانية، فالجدلية هي دراسة التناقض في جوهر الأشياء نفسها والتطور حصيلة تناقض على حد الفيلسوف هيجل ، فقد تطورت المادية الجدلية في صراع ضاري بين القوى على أساس احدث الاكتشافات العلمية التي يمكن تلخيصها بالتالي : 1 -اكتشاف تحول الطاقة 2 – اكتشاف الخلية الحية وهو الذي أتاح تصور الانتقال من الجسم الكيميائي الى الجسم الحيوي ونمو الخلايا الحية 3 – اكتشاف تطور الاصناف الحية واكتشاف نظرية التطور . 1. فالوعي هو عملية انعكاس الواقع الموضوعي الخارج عن ارادتنا وعن وعينا في دماغنا وسلاح الانسان منذ البداية كان الدماغ العضو المفكر في الجسم الحيوي وهو مادة كأي مادة أخرى تتطور وتنحصر وتخرج منه انفعالات ومواقف وتحاليل وتصيبه الامراض والخلل فدماغ الانسان نتاج الظروف الطبيعية والاجتماعية الموضوعية والموقف البسيط بتحويل تلك الظروف لمصلحة الإنسانية بدون تمييز وبدون الحد من تطور الطبيعة ووجودها ايضًا بإعادة انتاج الحياة في كل لحظة ، فالمجتمع مجموع العلاقات التي تؤمن للناس نضالا ينتصر على الطبيعة الموضوعية بالمجتمع وفي هذه العلاقات الموضوعية خرجت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من الرق إلى الاقطاع الى الراسمالية فلم تكن العدالة والحرية بعد انقضاء الاقطاعية الا عدالة البرجوازية وحرية الإنتاج والمتاجرة والربح الأقصى والسلطة السياسية فلا ينتقل المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية الا اذا رأى ان ما يحصل عليه بالاشتراكية اكثر مما يحصل عليه بظل الرأسمالية هذه او لا اما ثانيًا التطور التكنولوجي والتقني اوجد ظروفا اجتماعية جديدة وترتيب ولوحة طبقية جديدة فكان اعدام آلة على يد عمال ألمان احدى النضالات الثورية من اجل لقمة العيش التي قامت بها الطبقة العاملة فما حصل ويحصل فصل بين العمل الفكري والعضلي بين الريف والمدينة بين عمل الآلة وإنتاج العامل وهذه التناقضات لا تحلها سوى الثورة والثورة هنا ليست حمل سلاح وحجارة وتسكير الطرقات كما يقولون عنها بل هي تغيير في العلاقات الاقتصادية واللوحة الطبقية للمجتمع اما لصالح الأغلبية المفقرة او لصعود استقطاب طبقي جديد واستعصاء جديد فالواقع المادي والواقع موضوعي) خارج عن إرادة الانسان ووعيه (انتج كل تلك التحزبات والتغيرات الطبقية واللوحات المادية والتشكيلات المختلفة من حيث قوانين عملية الإنتاج والسوق والبنية الفوقية) الفكرية والتشريعية والقضائية أي مجموع العلاقات الاقتصادية (والحركة ملازمة للمادة فالملكية الاجتماعية ستحدث وبها ستتوزع الثروة بعدالة لكنها عدالة الفقراء والمهمشين وعندها ستنفتح أبواب حياة المجتمع الروحية) هي محصلة انعكاس عن حياة المجتمع المادية وتطوره (والمادية لتبني عالمًا جديداً خاليًا وبعيداً عن الإرهاب والقمع والتسلط والديكتاتوريات والقتل والسرقة والنهب والجهل والامية والتجويع والفقر

والبطالة وتوزيع الثروة على فئة من المجتمع على حساب اغلبية المجتمع ، فالمادية الحديثة انما تقول ان الفكر والمادة لا يمكن فصمهما والفكر نتاج تناقضات حركة المادة ، وبالتالي الظروف المادية للمجتمع محددة للوعي الاجتماعي أي الوضع المعيشي للفرد محدد لوعيه النظري والسياسي واي تغير بظروف المجتمع المادية هي تغيير في كل وعيه وبنيته الفوقية واللوحة الاقتصادية الاجتماعية ويعمل بعض العاملين على تبسيط المادية على ان القوانين الاقتصادية هي التطور التاريخي فيخلصون لنتيجة خاطئة وهي انهم يعتقدون يكفي ان ندع هذه القوانين تفعل فعلها لتحصيل التطور التاريخي وبهذا يدعون الفرد الاجتماعي للكسل والتقاعس عن الحركة وتبريد عمله المنتج والواقع يقول كلما ازدادت معرفة الناس لقوانين المجتمع الموضوعية كلما ازداد نضالهم ضد القوى الاجتماعية الرجعية التي تضيق ذرعًا بالقوانين فتحاول وقف عجلة التاريخ وتطوره ، مثلا الازمات الدورية التي تقع بها الراسمالية بين حين الى آخر تعكس التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وطابع عملية الإنتاج الاجتماعي فلا تظهر الأفكار والنظريات الجديدة الا حين يثير تطور المجتمعات المادية) الظروف الموجودة مستقلة عن إرادة الناس التي توفرها لنمو المجتمع (مهامًا جديدة امام المجتمع فظهورها يسهل عملية حل المهام الجديدة للمجتمع فالنظرية تصبح قوة مادية عندما تؤمن بها الجماهير)ماركس(، فيمكن تلخيص الماركسية بارجاعها لمصادرها الثلاث الاقتصاد الإنكليزي حيث كانت إنكلترا قد انتقلت من الصناعة اليدوية للصناعة الآلية والاشتراكية الفرنسية الطوباوية)هولباخ وهلفتيوس وبابوف الذي شنقته أجهزة البرجوازية الفرنسية(والفلسفة الألمانية من هيجل وفورباخ المثاليين ، فقوى الإنتاج تعني في الواقع إضافة للآلات التي تشكل وسائل الانتاج العنصر البشري والناس في اطار عملية الإنتاج يقومون بعلاقات اقتصادية فيما بينهم وهذه هي علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج لا تؤثر الا بحدود علاقات الإنتاج الحديثة فوسائل الإنتاج هي المحددة لمدى تطور قوى الإنتاج والمقصود بوسائل الإنتاج كل ماهو ضروري لاستمرار عملية الإنتاج كالارض والغابات والنفط والمواد الأولية وابنية المصانع ومنشآت المناجم ووسائل النقل والمواصلات ووسائل التبادل بين الناس كالمستودعات والسوق والمصارف ، وتتضمن علاقات الانتاج : 1- نمط ملكية الإنتاج خاصة ام اجتماعية ام شخصية 2 – وضع الفئات الاجتماعية في الإنتاج وعلاقاتهم المتبادلة 3 – صور توزيع المنتوجات حيث يمتاز الإنتاج الراسمالي في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وطريقة توزيع المنتوج فيطرحه في السوق ليحصل على فضل القيمة فلا توجد عدالة في توزيع الثروة بدون تغيير طريقة الإنتاج أي علاقات الإنتاج وقوى الانتاج مفتاح التطور الاجتماعي للمجتمع فهما ضدين لكنهما مرتبطين ببعضهما ارتباط وثيق ويدخلوا في حالة انسجام مهما توافرت الظروف المادية لأجل ذلك فالاشتراكية تفتح الطريق لنمو علاقات انتاج جديدة وتفسح المجال امام نمو الآلات والعنصر البشري ماديًا وروحيًا وبهذه العملية تتوافق علاقات الإنتاج الجديدة مع قوى الإنتاج فيؤدي لنمو الإنتاج أي نمو الاقتصاد والمجتمع عمومًا ، فقد ظهرت التشكيلة الاقطاعية من رحم الرق مع حالة من امتلاك شبه الشخصي للفلاح وظهرت البرجوازية التجارية طلائع البرجوازية من رحم الاقطاع وهكذا دشنت المصانع الكبرى فخرجت البرجوازية من رحم الاقطاع فنمت البرجوازية الإنجليزية والبلجيكية شيئًا فشيئًا على يد بائع الاقمشة ارتيفلد واتين مارسيل وانحط التقدم التقني الحربي للأسياد اذ بلغ غلاء الأسلحة النارية لحد أن الملك وحده يستطيع شراءها باموال التجار التي كان يقترضها فحدثت الاكتشافات الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر للاستيلاء على الذهب فقد كان لتدفق الذهب الى الأسواق نتائج مبهرة حيث تكونت ثروات هائلة وارتفعت الأسعار وافلس الاسياد وأصبحت البرجوازية الكبيرة ملوك العصر الحقيقيين الذين يملكون سلطة يحسب حسابها وتم الانتقال من الصناعة اليدوية المفلسة الى الصناعة الآلية ومن الصناعة البخارية الى الصناعة الآلية الضخمة وفي القرن الثامن عشر وقعت ثورة صناعية كونت لوحة طبقية جديدة وفكرية جديدة فوقفت ضد تسلط الكنيسة وانتقدت تربية القرون الوسطى على يد دافنشي ومونتيني فبدل أن يكون هدف الإنتاج الاستهلاك تم الأخذ بمبدأ الفائدة في السوق ومحل التناقض بين الفلاح والاقطاع حل التناقض بين العمل والراسمال، بين الفقير والغني، بين العامل والبرجوازي، واخذت تدخل الراسمالية بأزمة دورية ناجمة عن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك فنراها تدخل في حالة كساد بضاعي وانخفاض القدرة الشرائية للفرد وارتفاع الأسعار والازمة تحدد السياسة المالية والاقتصادية للبرجوازية في حالة الكساد، فتحرق البضائع رغم معاناة الملايين من العوز والجوع والفقر المدقع فالاستقطاب الطبقي خلال ازمة لا بد وان ينتج حالة ثورية من شانها ان تحل التناقض بين العمل والراسمال ، ففي النظام الاشتراكي محل استبداد الإنتاج يحل محله قانون النمو الاقتصادي الاجتماعي وتحول فائض البضائع لتنمية المجتمع ماديًا وروحيًا ويحل محل تنظيم الإنتاج على أساس الربح والمضاربة والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك وبين ما تنتجه الآلة وما ينتجه العامل والأزمات الاقتصادية والملكية الخاصة ..الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتنافس الاشتراكي الهادف لتحسين أحوال المجتمعات ماديًا وعلميًا " من لا يعمل لا يأكل " فالاشتراكية ليست تعميم البؤس والبطالة التي هي من منتجات النظام الراسمالي بل تعميم الرخاء المادي والعلمي. فماهي هي شروط الاشتراكية؟ 1- وجود صناعة ثقيلة أي تجمعات صناعية كبرى تحتل البروليتاريا نسبة عالية من القوى الاجتماعية ووجود تكنيك بامكانه النهوض بالاشتراكية وتصنيع الزراعة 2 – وجود قوى فكرية سياسية عمالية تؤمن بان طريق الاشتراكية الطريق السوي لتحقيق مصالحها المادية من شانها قيادة نضال الطبقة العاملة لتحقيق غاياتها المثلى في تحرير المجتمع من الاستثمار الطبقي 3 – تلازم النضال الطبقي مع التضامن الاممي العمالي من شأنه ان يخفف الضغط عن بعضهم البعض 4 – انتزاع

الطبقة العاملة السلطة من ايدي البرجوازية من خلال السيطرة على كافة المنشآت المادية ووسائل الإنتاج والانتخاب الحر المباشر والسري والنزيه لمندوبي العمال وخضوعه للمراقبة المباشرة للعمال، أي خضوع الإنتاج للمراقبة العمالية الشعبية والمساواة بالمراتب دون أي تمييز طبقي والقضاء تدريجيًا على الفصل بين العمل الفكري والعضلي وبين الريف والمدينة 5 - فتح المجال امام تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الاشتراكية من خلال المراقبة الصارمة للعمال والحريات الديمقراطية حرية الاضراب والنشر والعمل السياسي والتظاهر وتشكيل جمعيات وأحزاب دون رادع واحترام حقوق الانسان والفصل بين السلطات وخضوع سلوك وبرنامج الأجهزة الحكومية للمراقبة العمالية المباشرة ، 2- ماهي مميزات النظام الاشتراكي؟ مميزاته تتمثل في حق العمل مضمون وترابط الأجور مع سلم الأسعار ونمو الناتج المحلي وتصنيع الزراعة ونمو قوى الإنتاج المستمر وإزالة إمكانية نشوء أزمات اقتصادية والقضاء على البطالة والفقر والجوع والحرمان والتشرد والبطالة والفوضى بتنظيم الإنتاج الاجتماعي وخضوعه للمراقبة العمالية من الأدنى الى الأعلى وضمان الحريات الديمقراطية بأوسع أبوابها، وإزالة التناقض بين الإنتاج والاستهلاك ورفع الحياة الثقافية للشعوب وضمان الاجر المتساوي لجميع العمال والتنافس الاشتراكي لصالح المجتمعات والمصانع وتطوير الإنتاج، وشيئًا فشيئًا تزول الدولة كضرورة اقتصادية ويحل محلها التنظيم الاجتماعي للإنتاج وإمتلاك المجتمع لثرواته المادية، بما فيها دعم العلم والتنظيمات الطلابية ورفع المستوى العلمي والتقني وامتلاك احدث نظام تعليمي تربوي فالشيوعية وهي المرحلة الأعلى من التنظيم الاجتماعي "كل فرد يؤدي حسب طاقاته وان ينال حسب حاجاته" فقد جاء في الدستور السوفيتي " العمل فرض ومسألة شرف ومن لا يعمل لا يأكل " فيصبح الانسان هنا سيد مصيره وتزول الفروق تدريجيًا بين العمل الصناعي والزراعي وبدل ان يكون التعليم العالي محصوراً بفئة معينة يجري تعميمه على كافة المجتمع ليصبح تعليما صناعيًا منتجًا يوفر الرخاء المادي والروحي للمجتمع فالدولة البرجوازية لها حدود طبقية في مصلحة استغلال الانسان لاخيه الانسان فالحرية التي تنادي بها حرية السوق وحرية صاحب المصنع في طرد العمال وفي تثبيت الأجور تؤدي لمزيد من الازمات السياسية والاجتماعية ويزداد الفارق الطبقي بين الأغنياء والفقراء ويزداد الاستقطاب الطبقي في معالجة المشاكل الناجمة عن طريقة الإنتاج وتشريعاته وهي حسب قول ماركس أداة سيطرة طبقية طبقة ضد طبقة اما بالمجتمع الشيوعي فالدولة انحلت ويصبح كل فرد مسؤول امام المجتمع عن انتاجيته وعمله وتحررت شخصيته من براثن الملكية الخاصة ويصبح المجتمع مسؤولا امام الفرد عن مكافاته وزيادة مستوى معيشته ورخاءه المادي والعلمي وعن أولاده وتعليمهم وتربيتهم واسرته وتتحقق المساواة بين الرجل والمرأة وتزول الفروق النفسية بينهما ويتحرر المجتمع وتندفع القوى الإنتاجية للأمام ويصبح الإنتاج تحت مسؤولية العمال اليومية والديمقراطية تكون في اوج وجودها الاجتماعي السياسي فهذه بعض الفروق بين النظام الرأسمالي وأسلوب انتاج الاشتراكية والشيوعية فالدولة بالشيوعية انحلت والمجتمع مسؤول عن نفسه وعلاقاته الاقتصادية وعن كل فرد ينتمي إليه . أما الامة فلها ثلاث مستويات وهناك تجربة يجب ان نتطرق اليها :وحدة الأرض واللغة والحياة الاقتصادية المشتركة وبالمجال نفسه كانت الامة.

كيف يمكن تحديد «التناقض الرئيسي» في كل مرحلة سياسية؟

هيئة التحرير
آيار(مايو) ٢٠١٩

في عام ١٩٢٧ جرت بحار من الدماء بين القوميين الصينيين في حزب «الكيومنتانغ» والشيوعيين، وفي تمّوز ١٩٣٧ غزت اليابان الصين، وضع زعيم الحزب الشيوعي «ماو تسي تونغ» تلك الدماء على الرف، ودعا إلى تشكيل جبهة وطنية متحدة مع «الكيومنتانغ» ضد اليابانيين، من أجل تقديم التسويغ السياسي لهذا التحوّل الدراماتيكي، كتب ماو نصّاً في شهر آب ١٩٣٧ تحت عنوان «في التناقض»، يمكن أن يُعد، مع كتاب مكيافللي «الأمير» وكتاب ماركس «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت»، من أفضل النصوص لتعليم السياسة، يقول ماو في ذلك النص ما يلي: «عندما تشن الإمبريالية حرباً عدوانية على بلد... فإنَّ الطبقات المختلفة في هذا البلد، باستثناء حفنة من الخونة، يمكن أن تتّحد مؤقتاً كي تخوض غمار حرب وطنية ضد الإمبريالية، وحينئذ يصبح التَّناقض بين الإمبريالية وذلك البلد التناقض الرئيسي، فيما تصبح مؤقتاً جميع التناقضات بين مختلف الطبقات داخل ذلك البلد في مركز ثانوي وتابع». تشارك الشيوعيون والقوميون لثمان سنوات في مقاومة اليابانيين، وبعد هزيمة طوكيو عام ١٩٤٥ ساهمت أجواء الحرب الباردة، بما فيها الدّعم الأميركي لزعيم «الكيومنتانغ»: «شيانغ كاي شيك» في عودة المواجهات المسلَّحة بين الشيوعيين والقوميين منذ كانون الأول من عام ١٩٤٧ حتىّ استطاع الشيوعيون الانتصار بالربع الأخير من عام ١٩٤٩ ودحر «الكيومنتانغ» الذي لجأ زعيمه ومعه ملايين من أتباعه إلى جزيرة تايوان. في ذلك النص، يحدّد (ماو) التّناقض الرئيسي بحسب كل مرحلة: ضدَّ الخارج الامبريالي ثورة وطنية، ضدَّ المرحلة ما قبل رأسمالية ثورة ديموقراطية، وضدَّ السّيطرة الرأسمالية ثورة اشتراكية. في عامي ١٨٦٣ و ١٨٦٤ اعترض ماركس على سياسات زعيم الاشتراكيين الألمان فرديناند لاسال الذي اتّجه إلى التّحالف مع المستشار البروسي بسمارك والجيش والإقطاعيين (اليونكرز)، متوقِّعاً أنَّ هذا سيقود إلى استحالة قيام ثورة ديموقراطية ألمانية تضم العمال والفلاحين والبورجوازيين الليبراليين، من أجل ضرب العلاقات والبنى الما قبل رأسمالية في ألمانيا وإنهاء سيطرة الإقطاعيين والنبلاء على جهاز الدولة، ورأى أنَّ وقوف الاشتراكيين وراء «الإقليم – القاعدة»، أي بروسيا، من أجل تحقيق الوحدة الألمانية سيقود إلى انسداد أفق الثورة الديموقراطية الألمانية على طراز ثورتي ١٦٨٨ و ١٧٨٩ الإنكليزية والفرنسية، وبالتَّالي انسداد أفق الثورة الاشتراكية الألمانية التي يعتبرها أنَّها لا يمكن أن تتم إلاَّ بعد استنفاذ المرحلة

الرأسمالية، وهذا واضح عنده منذ عام ١٨٤٨ في «البيان الشيوعي»، صحيح أنَّ ماركس رحب بالوحدة الألمانية عام ١٨٧١ واعتبر بسمارك "يقوم بجزء من عملنا"، إلاَّ أنَّ اعتراضاته على لاسال كانت تحوي تنبؤات عن مستقبل أسود ألماني كان تجسيدها الأكبر أدولف هتلر، أو كما عبَّر «جورج لوكاتش» في «تحطيم العقل»: "العلة المركزية هي، بعد عام ١٨٤٨ كما قبله، ذهنية الخضوع التي هي ذهنية الألماني المتوسط، كما هي ذهنية أكبر مثقفي هذا البلد... بما أنَّ الوحدة القومية لم تفتح بثورة، بل فرضت من فوق، فقد بقي هذا الوجه في سيكولوجيا وأخلاق الألمان، إن صح القول، بلا تغيير". في هذا الكتاب يحاول لوكاتش تفسير نشوء ديكتاتور وحشي عند الألمان، مثل هتلر، في بلد أفرز مفكرين إنسانيين كبار مثل غوته وفنانين عظام كبتهوفن، ويرى أنَّ السيكولوجيا والثقافة كانا عاملين مساعدين على ملاقاته لأرضية اجتماعية قوية لحزبه النازي، على الأرجح لو كان إدراك لاسال مثل ماركس في أنَّ التَّناقض الرّئيس ليس «الوحدة القومية» بل «الثورة الديموقراطية»، لكان من الممكن تحقيق الأولى بعد الثانية ولكان بالإمكان تفادي شلال دماء البشرية في الحربين العالميتين. هنا لم يكن عند الشيوعيين العرب ذلك الإدراك الذي كان عند ماو تسي تونغ لـ«التناقض الرئيسي»: في نيسان ١٩٤٨ كان المراقب العام لجماعة «الإخوان المسلمين» في سوريا مصطفى السباعي ضمن قوَّات جيش الإنقاذ التي كانت تقاتل في معركة القسطل قرب القدس مع عبد القادر الحسيني ضدّ الصهاينة، بينما كان الشيوعيون العرب يصدرون بياناً بتأييد قرار تقسيم فلسطين، وهو ما رماه ظهير عبد الصمد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٧١ بوجه خالد بكداش أثناء مداخلته في المجلس الوطني للحزب: «ليس صحيحاً ما قيل في التقرير السياسي الذي ألقي أمام المؤتمر الثالث للحزب عام 1969 من قبل الأمين العام أنَّنا لم نؤيِّد التقسيم... هناك بيان موقَّع من أربع أحزاب شيوعية تؤيد التقسيم» («قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري»، دار ابن خلدون، بيروت 1972، ص272)، وذهب الشيوعيون العراقيون في يوم ١١ حزيران ١٩٤٨ في نص بعنوان «ضوء على القضية الفلسطينية» إلى القول «بأنَّ لهذا الشعب الاسرائيلي الجديد الحق في تقرير مصيره» وإلى وصف منظمتي «الإرغون»، بزعامة مناحيم بيغن، و«شترن» بزعامة إسحق شامير، بأنَّهما «منظمتان تقدميتان» (حنا بطاطو: «العراق: الكتاب الثاني...الحزب الشيوعي»، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت1992، ص 258-259). لم يكن ستالين معجباً بماو تسي تونغ، وضغط عليه كثيراً، ولكن ماو كان وطنياً ثم شيوعياً، واستخدم الماركسية لتحرير بلده من الأجنبي ثم لتحريرها من التخلُّف وإنهاضها وتحديثها، لذلك لم يكن خاضعاً لتوجيهات ستالين، بينما كان الشيوعيون العرب حتى عام ١٩٤٧ ضدَّ الصهيونية وضدَّ قرار تقسيم فلسطين، وعندما استدار السوفيات وغيروا موقفهم يوم قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قاموا بالاستدارة على الإيقاع السوفياتي. لم يدركوا ما أدركه الياس مرقص وقاله عام ١٩٧٠ في كتابه «نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن» عندما قام بتحديد إسرائيل ككيان وظيفي للامبريالية العالمية للهيمنة على العرب، وهو عندما يقول «بالوحدة العربية» فإنه لا يربطها لا باللغة ولا بالثقافة المشتركة، كما يفعل القوميون العرب، أو يشرطها بالاقتصاد المشترك، كما فعل بكداش متأثِّراً بنظرية ستالين حول «الأمة»، بل يحدِّدها، كوحدة عربية، مكتسبة لمضمون واحد تؤدِّي إن تحقّقت كهدف إلى انجازه وهو «سقوط وضع التجزئة الامبريالي...» من أجل كسر (مصالح الامبريالية الثلاث: كيانات التجزئة، الهيمنة على البترول، إسرائيل)، (مرقص: «المرجع المذكور»، دارالحقيقة، بيروت 1970، ص301). هنا يقوم الياس مرقص بتحديد التناقض الرئيسي: «الامبريالية ومظاهرها الثلاث». يمكن من خلال «التناقض الرئيسي» تحديد من هو «تقدّمي» ومن هو «رجعي» بعيداً عن اصطفافات «اليمين» و«اليسار» وبعيداً عن معايير «الحداثة» و«التخلُّف»: وفق هذا المعيار عند الماركسيِّين، ماو تسي تونغ والياس مرقص، فإنَّ مصطفى السباعي هو أكثر تقدُّمية في عام ١٩٤٨ من خالد بكداش. أيضاً ووفق هذا، فإنَّ الشيوعيين العراقيين في فترة /تموز ١٩٥٨ - آذار ١٩٥٦/ لمَّا أفشلوا انضمام العراق للوحدة السورية - المصرية، أو جعل بغداد في حالة اتحادية مع القاهرة وبغداد، كانوا رجعيين، وبالتأكيد كان أيزنهاور في واشنطن وماكميلان في لندن وشاه إيران وعدنان مندريس في أنقرة وبن غوريون في تل أبيب يصفِّقون لهم في قلوبهم، ولا يكفي هنا وقوف خروتشوف معهم لنفي ذلك ولا المنجل والمطرقة. لو حصلت عملية التقاء دجلة والفرات والنيل لما كانت حصلت عملية انفصال ١٩٦١ ولا هزيمة ١٩٦٧

عندما تشن الإمبريالية حربا عدوانية على بلد، فإن الطبقات المختلفة في هذا البلد "باستثناء حفنة من الخونة"، يمكن أن تتحد مؤقتا كي تخوض غمار حرب وطنية ضد الإمبريالية، وحينئذ يصبح التناقض بين الإمبريالية وذلك البلد «التناقض الرئيسي»، فيما تصبح مؤقتا جميع التناقضات بين مختلف الطبقات داخل ذلك البلد في مركز ثانوي.

ولا حرب العراق وإيران في الثمانينيات ولا اجتياح الكويت ولا احتلال العراق، ولما كان هناك تنامياً لقوى الجوار العربي في طهران وأنقرة وأديس ابابا، وعلى الأرجح كانت إسرائيل ستنتهي أو على الأقل كان ظهرها سيكون للحائط، وكان الأكراد العراقيون سيستوعبون في الإطار الجامع. في حرب انفصال الجنوب اليمني عام ١٩٩٤ كان على عبد الله صالح أكثر تقدُّمية من زعيم الانفصال الماركسي علي سالم البيض. هنا أيضاً لا يمكن قياس «حزب الله» في لبنان من خلال «عدم وجود كأس البيرة» أو «التنورة القصيرة» في الضاحية الجنوبية لبيروت بل من خلال بوصلة واحدة هي التناقض الرئيسي الذي اسمه اسرائيل. أيضاً لا يمكن فقط قياس السّيد حسن نصر الله من خلال علاقته بإيران أو من خلال مذهبه الشيعي بل أساساً من خلال كونه أكثر عربي كان مؤلماً لإسرائيل منذ يوم الجمعة 14 أيار ١٩٤٨ لمَّا أعلن «ديفيد بن غوريون» قيام تلك الدولة. وعملياً فإنَّ شخصية مثل سمير جعجع هي متفاعلة أكثر مع الثقافة الحديثة من كثير من المقاومين المتدينين في جنوب لبنان في فترة / ١٩٨٢- ٢٠٠٦/، إلاَّ أنَّ إدراك التناقض الرئيسي هو الذي يحدِّد أنَّ أولئك المتدينين هم أكثر تقدُّمية من شخص عصري وحداثي كان في تنظيم «القوات اللبنانية» الذي كانت تربطه خيوط تحرِّكه من تل أبيب منذ عام ١٩٧٦، كما أنَّ علمانية ليست ناتجة عن إيمان من قبله بها بل عن وظيفية يمكن أن يستخدمها فيها لحماية طائفته أو لإضعاف الطوائف الأخرى، وهو ما يشاركه في تلك الوظيفية الكثير من طارحي العلمانية العرب الراهنين. أيضاً، لا يمكن النظر السياسي إلى "قوات سوريا الديمقراطية" من خلال نظارة وضعية المرأة فيها، ولا من خلال "علمانية" أو"يسارية" أومن خلال "محاربة داعش"، لتحديد "تقدُّمية" هذا الفصيل العسكري لجسم سياسي اسمه "مجلس سوريا الديمقراطية" هو واجهة لحزب الاتحاد الديمقراطي، بل يجب أن يكون ذلك فقط وأساساً من خلال مسطرة واحدة تتمثَّل في أنَّ هؤلاء هم مظلة سورية محلية للقوات والقواعد العسكرية الأميركية في سوريا.

لو كان إدراك لاسال مثل ماركس في أنَّ التناقض الرئيس ليس «الوحدة القومية» بل «الثورة الديموقراطية»، لكان من الممكن تحقيق الأولى بعد الثانية ولكان بالإمكان تفادي شلال دماء البشرية في الحربين العالميتين. هنا لم يكن عند الشيوعيين العرب ذلك الإدراك الذي كان عند ماو تسي تونغ لـ«التناقض الرئيسي»: "في نيسان ١٩٤٨ ، كان المراقب العام لجماعة «الإخوان المسلمين» في سوريا مصطفى السباعي ضمن قوات جيش الإنقاذ التي كانت تقاتل في معركة القسطل قرب القدس مع عبد القادر الحسيني ضد الصهاينة، بينما كان الشيوعيون العرب يصدرون بيانا بتأييد قرار تقسيم فلسطين"، وهو ما رماه ظهير عبد الصمد عضو (المكتب السياسي) للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٧١ بوجه خالد بكداش أثناء مداخلته في المجلس الوطني للحزب.

هيئة التحرير
آذار (مارس) ٢٠١٨

ماذا فعلته الصين لتصبح عملاقا اقتصاديا

تشهد الصين، منذ عقود تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، نمواً مذهلاً جعلها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، متجاوزة اليابان وألمانيا، كما جعلت الإصلاحات الاقتصادية البلاد مركزاً للصناعة في العالم، وأكبر دولة تجارية على الإطلاق، وانتشلت مئات ملايين الفقراء من حالتهم، لكن رغم التطور المتسارع فإن الصين تواجه تحديات كبيرة مثل نمو التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والشيخوخة السكانية والبيئة.

ماذا فعل الحزب الشيوعي الصيني؟

بعد وفاة القائد الصيني "ماو تسي تونغ" عام ١٩٧٦، أصبح "دينغ شياو بينغ" «جوهر الجيل الثاني من القيادة الصينية» الزعيم الأول للصين. دفع "دينغ" بإصلاحات جبارة أعادت هيكلة اقتصاد الصين، وجعلتها منفتحة على الخارج، اعتباراً من العام ١٩٧٨، وتضمنت تحديثات في أربعة مجالات: الزراعة، والصناعة، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع. كانت الصين وقتها في المرتبة التاسعة عالميًا وفق تصنيف الناتج المحلي الإجمالي بـ ٢١٤ مليار دولار، لتقفز إلى المرتبة الثانية عام ٢٠١٣ "بعد ٣٥ عامًا" بناتج محلي إجمالي 9,2 تريليون دولار. أدت الإصلاحات إلى زيادة دور آليات السوق وخفض سيطرة الحكومة على الاقتصاد. وشملت إلغاء المزارع الجماعية، وفتح الصين أمام الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع ريادة الأعمال التجارية، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وإدخال حوافز سوقية في الشركات المملوكة من قبل الدولة. وعلاوة على ذلك، بدأت الصين فى المشاركة فى الاقتصاد العالمي وانضمت إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عام ١٩٨٠. دخلت قيادة الجيل الثالث الصينية، مطلع التسعينيات، مع "جيانغ زيمين" مطبقة إصلاحات اقتصادية كبيرة، منها خصخصة وتصفية معظم الشركات المملوكة للدولة، باستثناء الاحتكارات الكبيرة، مما وسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، كما تم خفض الحواجز التجارية، وإنهاء تخطيط الدولة، واستحداث المنافسة، وإلغاء القيود التنظيمية، وفرض ضرائب جديدة، وإصلاح النظام المصرفي وإدارته بكفالة، وإزاحة الطبقة العسكرية عن الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، قاد "جيانغ زيمين" الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، لكنه استقال عام ٢٠٠٢ من منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي، وبدأ بذلك دخول الجيل الرابع من القيادة مع الرئيس "هو جينتاو"، الذي حاول مع إدارته خفض الفوارق في الدخل بين المدن الساحلية والريف، التي سببها النمو الضخم للصين. فتمت زيادة المعونات، وإلغاء الضرائب الزراعية، وإبطاء خصخصة أصول الدولة، وعززت الرفاه الاجتماعي. شهدت الصين عام ٢٠٠٥ نمواً اقتصاديًا غير مسبوق يرجع في الأساس إلى ازدهار الصادرات، التي زادت بنسبة هائلة ٢٧٪ بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨، وارتفاع الاستهلاك الخاص، والصناعات التحويلية، والاستثمارات الضخمة.
ومع ذلك، أجبرت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ السلطات الصينية على تبني سياسة نقدية فضفاضة وإطلاق حزمة تحفيز قوية بقيمة ٥٨٥ مليار دولار، أدت إلى تعزيز النمو عبر المشاريع الاستثمارية الضخمة، وسط موقف مالي قوي للحكومة الصينية، وبالتالي نجت البلاد من الأزمة الاقتصادية بشكل أفضل من الدول الأخرى، وخرجت بناتج محلي إجمالي مرتفع بأكثر من ٩٪ ونسبة تضخم منخفضة. ومع ذلك شكل الخروج من الأزمة تخلخلات في الاقتصاد الكلي، وخفض من معدل الاستهلاك، لكن وصول الجيل الخامس إلى السلطة عام ٢٠١٢ مع "شي جين بينغ" كشف عن تدابير اقتصادية تهدف إلى تعزيز توازن النموذج الاقتصادي على حساب تسريع عملية النمو، عبر خطة إصلاح طموحة في محاولة لتغيير الأسس الاقتصادية للبلاد وضمان نموذج نمو مستدام، أي تحمل معدلات نمو أقل لدفع الإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام. صاغ "شي جين بينغ" مصطلح "الحلم الصيني" كمساهمة له في أيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني، تأكيداً على سعادة الناس وفكرة الصين القوية، كما عمل على الإبطاء من الاستثمار في الصناعة والبنية التحتية مع تحول الأمة من نموذج نمو مدفوع بالاستثمار إلى نموذج يركز على طلب المستهلكين. أكبر دولة تجارية في العالم يشكل الميزان التجاري في الصين فائضًا منذ العام ١٩٩٤، كما تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأكبر دولة تجارية في العالم عام ٢٠١٣، وهي تمتلك احتياطي من النقد الأجنبي يبلغ ٤ تريليون دولار عام ٢٠١٤. استفادت الصين من التدفقات القوية للاستثمار الأجنبي المباشر، بأرقام قياسية بلغت ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، وبذلك أصبحت ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي في العالم. وتعتبر هونغ كونغ وسنغافورة واليابان وتايوان والولايات المتحدة من أكثر الدول استثماراً في الصين. علاوة على ذلك، شاركت الصين في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف التي فتحت أسواق جديدة لمنتجاتها. عام ٢٠٠٣، وقعت الصين اتفاقية شراكة اقتصادية وثيقة مع هونغ كونغ وماكاو. كما دخلت اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الصين ودول الآسيان حيز التنفيذ مطلع العام ٢٠١٠، والتي خلقت ثالث أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. كما أنشأت الصين

اتفاقية تجارة حرة مع دول مثل: أستراليا وتشيلي وكوستاريكا وكوريا وباكستان والبيرو ونيوزيلندا وسنغافورة، إلى جانب اتفاقيات تجارة حرة أخرى تخضع للتفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي واليابان والنرويج وسريلانكا. وتعتبر الأجهزة الإلكترونية والآليات والتجهيزات ٥٥٪ من مجموعة الصادرات الصينية، فيما تشكل الملابس ١٣٪، ومواد البناء والمعدات ٧٪. المبيعات إلى آسيا تمثل أكثر من ٤٠٪ من إجمالي صادرات الصين، أما أمريكا الشمالية تمثل ٢٤٪ وأوروبا ٢٣٪، ورغم ازدياد الصادرات إلى أفريقيا وأمريكا الجنوبية إلا أنها لا تمثل سوى ٨٪. ومن أجل تزويد المصانع ودعم نمو الصين السريع، تستورد البلاد مجموعة ضخمة ومتنوعة من السلع والمواد مثل النفط والحديد الخام والنحاس والحبوب. وأدى هذا الطلب على المواد الخام إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية وتعزيز خزائن الدول النامية، حتى العام ٢٠١٥، الذي شهد انخفاضًا في الطلب الصيني انعكس على الأسعار. وتشكل الدول الآسيوية ٣٠٪ من واردات الصين، والأوروبية ١٢٪ والأمريكية ٨٪، فيما تشكل أفريقيا وأستراليا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية ٥٠٪. اليوان كعملة احتياطية عالمية قبل عام ١٩٧٨ كان النظام المالي الصيني مركزي للغاية، انعكاسًا للنظام الاقتصادي المخطط، وكانت تجمع الحكومة المركزية كل العائدات لتوزعها على الإدارة والمؤسسات العامة، وبالتوازي مع الإصلاحات المطبقة منذ عهد "دينغ جياو بينغ")الجيل الثاني(بدأت الحكومة بتطبيق اللامركزية على النظام المالي، وفي العام ١٩٩٤ أطلقت الحكومة إصلاحات مالية جريئة من أجل مكافحة التراجع السريع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي أضعف من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وإعادة التوزيع. أطلقت الصين إصلاحات على النظام الضريبي واعتمدت خطة لتوزيع الضرائب، إلى جانب تلقي الحكومة لعائدات ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات والمؤسسات، وبالتالي ازداد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢٢,٧٪ عام ٢٠١٣. وتعتبر معظم ديون الحكومة الصينية بالعملة المحلية)اليوان(ومملوكة من قبل المؤسسات المحلية، كما أن الحكومة لديها في البنك الشعبي مدخرات نقدية تعادل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الوضع يحمي الاقتصاد الصيني من أزمات الديون. وكان الدين العام ١٥,٦٪ من الناتج المحلي عام ٢٠١٥. تشير التوقعات الاقتصادية إلى استمرار نمو الاقتصاد الصيني، وتواصل الطلب المحلي بشكل مرن عبر نمو الواردات القوي في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وسط نشاط صناعي وتصديري يدفعه الطلب العالمي، إلى جانب تعزيز العملة "اليوان". ورغم أن اليوان الصيني يمكن تحويله بحرية، إلا أنه يبقى منظم بصرامة ضمن ضوابط في حساب رأس المال، وقد أعربت السلطات الصينية عن رغبتها بتسهيل تحويل العملة والحسابات وتحرير أسعار الفائدة. وتقوم السلطات الصينية تدريجيًا بتعزيز استخدام عملتها في الخارج لتصبح عملة احتياطية عالمية. ورغم أن العملية بعيدة عن الانتهاء إلا أن الصين رسخت مستوطنات تجارية مع دول مختارة وأطلقت سلسلة من اتفاقية تبادل العملات مع أكثر من ٢٠ بنكًا مركزيًا. تمكن النموذج الاقتصادي الصيني من انتشال مئات الملايين من الفقر ودفع النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى أرقام قياسية، لكن يرافق هذا التطور العديد من التحديات مثل الاختلالات الاقتصادية الحادة وتزايد في عدم المساواة الاقتصادية والشيخوخة السكانية وتضرر البيئة، وهذه القضايا تواجه قيادة "شي جين بينغ" لمعالجتها من أجل ضمان استدامة الصين.

السؤال الأهم المتبقي هو:

ما هي الدروس التي يمكننا تعلمها من هذه التجربة؟

هكذا تتمدد الصين في دول الجوار

قال الرئيس الصيني شي جين بينغ نهاية العام الماضي إن عام ٢٠١٨ سيكون صفقة كبيرة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الآخذة بالتوسع مع البلدان الأخرى. تعمل الصين منذ عام ٢٠١٣ على دفع مبادرة «الحزام والطريق» أو «Belt and Road» التي تبلغ تكلفتها ٩٠٠ مليار دولار للمساعدة في تطوير البنية التحتية للنقل في ٦٥ دولة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، كطريقة لتحسين العلاقات التجارية مع الصين، وإعادة إحياء طريق الحرير القديم، حيث شهدت عقود الاستثمار وتجديد الموانئ والبنية التحتية

زيادة بنسبة ١٣٪ عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام الذي سبقه. وساعدت الصين جارتها كازاخستان، الغنية بالنفط، في تطوير ميناء جاف)بري(وخطوط سكك حديدية وخط أنابيب. وستشهد كازاخستان الكثير من حركة الشحن، حيث سارت أكثر من ثلاثة قطارات من الصين إلى إيران حتى الآن على طول الخطوط الجديدة. كما يعتزم مسؤولون من الجانبين تبسيط حركة المرور على ٣٣ خط سكة حديد من الصين عبر كازاخستان إلى أوروبا. تبرز كازاخستان إلى حد كبير على طريق التنمية الاقتصادية الصينية، حيث تقوم اليابان، وهي منافس لتوسع الصين في آسيا، بتصميم طرقها الخاصة لمساعدة كازاخستان. ووفق المراقبين فإنه لولا الصين فإن جمهوريات آسيا الوسطى مثل كازاخستان لن تحظ إلا بقدر ضئيل من الاهتمام. في طرف آخر من القارّة، ستقوم الصين بتوسيع صفقة تطوير عقدت منذ عشر سنوات مضى مع كمبوديا تم بموجبها تأجير ٢٠٪ من الساحل الكمبودي لمدة ٩٩ عاما لتطويره، بعقد تنازل بقيمة ٣,٨ مليون دولار. وفي نهاية العام الماضي دعا الرئيس الصيني إلى العمل بشكل وثيق مع كمبوديا من خلال تعاون "لانكانغ-ميكونغ" وهي آلية عمرها ثلاث سنوات وتشمل تايلاند أيضا، وتتيح منح الصين المزيد من السيطرة على الموارد المائية. وفي المحيط الهندي وبالتحديد في سريلانكا، بدأت الصين عملياتها مطلع العام الحالي في تطوير ميناء «هامبانتوتا» من خلال مشروع مشترك باتفاقية تأجير لمدة ٩٩ عاما، بنسبة ٧٠٪ للصين، بعد خفضه من ٨٠٪ جراء احتجاجات معارضة شهدتها البلاد تحمل الحكومة مسؤولية تآكل سيادتها. افتتح ميناء هامبانتوتا أولا عام ٢٠١٠ بتكلفة ١,٣ مليار دولار بقرض صيني، لكن وجدت سريلانكا صعوبة في إيفاءه، فاضطرت لتأجيره للصين التي تعتبره جزءا من هدفها المتمثل ببناء طرق تجارية على طول سواحل أوراسيا الجنوبية، وسيكون محورا في مبادرة الحزام والطريق، كما سيصبح ميناءً رئيسيا في المحيط الهندي، في تحٍد صيني لقوة الولايات المتحدة بحريا. وسيوسع الميناء الحركة التجارية والصناعية في المنطقة ما سيعزز النمو الاقتصادي والسياحة. وفي باكستان يجري العمل على تطوير ميناء غوادار الضخم الذي يشكل ممرا صينيا باكستانيا بتكلفة ٥٥ مليار دولار. رغم هذا التمدد الصيني فإن العديد يتهمون بكين بأنها تستخدم هذه المشاريع لزيادة قوتها السياسية الإقليمية، مشيرين إلى أن مدة عقد الإيجار الذي وافقت عليه سريلانكا هي نفس المدة التي أعطت بريطانيا السيطرة على هونج كونج في القرن التاسع عشر، وأن الصين تحاول إيجاد شركاء محليين يقبلون خطط استثمار ضارة على المدى الطويل، يجري بعدها استخدام الديون إما للحصول على المشروع كليا أو النفوذ السياسي في البلد. من جهتها، ازداد قلق نيودلهي حول خطط بكين في هامبانتوتا، فدخلت في محادثات مع سريلانكا لتشغيل مطار قريب. كما أن الدول التي في شراكة مع الصين بدأت تشعر بالقلق من الشروط التي تمليها لبناء مشاريع الحزام والطريق، حيث قامت كل من باكستان ونيبال وميانمار مؤخرا بإلغاء أو تهميش مشاريع الطاقة الكهرومائية الرئيسية التي تخطط لها الشركات الصينية، حيث كان يمكن للمشاريع أن تصل قيمتها الإجمالية إلى ٢٠ مليار دولار.

الذكرى العاشرة للانتفاضة السورية: منظور الاقتصاد السياسي

ستيفن هايدمان
وجهاد يازجي

٢٦ آذار (مارس) ٢٠٢١

ترجمة:
رامز مكرم باكير

شهد العقد الأول من حكم بشار الأسد بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية, ومستوى من الفساد كان عالياً ولكن ليس بالضرورة أسوأ مما هو عليه في العديد من البلدان النامية الأخرى. فهل من الظلم وصف سياسات بشار الأسد خلال تلك الفترة بأنها سيئة من الناحية الاقتصادية؟ في العديد من النواحي، كانت سوريا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحوي قصة اقتصادين. في إحداها، وإذا ما نظرنا إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي الـ(macroeconomy)، نجد أن أداء البلاد كان جيدا على الرغم من السنوات التي شهد فيها المشهد السياسي بعض الصدمات الشديدة. ويلاحظ ان نمو الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعًا بشكل معقول، وكانت معدلات التضخم معتدلة، وكانت احتياطيات النقد الأجنبي جيدة عند حوالي ١٨ مليار دولار، وشهدت معدلات الدين الحكومي انخفاضا كبيرا في عام ٢٠٠٣ بعد أن تنازلت روسيا عن بعض القروض المستحقة غير المسددة. بينما في الاقتصاد الآخر ، كانت الصورة أكثر إثارة للقلق. فقد حجبت هذه المؤشرات الإيجابية حقيقة أن اوضاع العديد من السوريين كانت في تراجع . ففي عام ٢٠٠٧ ، على سبيل المثال ، نشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) دراسة عن عدم المساواة في سوريا، وخلصت الدراسة الى أن "النمو على المستوى الوطني لم يكن لصالح الطبقة الفقيرة". تؤكد البيانات المحدودة التي لدينا أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان عقداً من التفاوت الطبقي المتزايد. وكان للنمو غير المتكافئ الكثير من الآثار السلبية والتي تجاوزت حتى هذا التفاوت، مما دفع إلى حدوث طفرة عقارية جعلت تكاليف الإسكان بعيدة عن متناول العديد من الناس. وعلى الرغم من النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي، ظلت البطالة مرتفعة، لا سيما بين الشباب، عند نحو حوالي ٢٠٪ أو أكثر لمعظم العقد. ويجب أن نتذكر أيضاً أن بداية الجفاف في عام ٢٠٠٦، والذي جلب زيادة حادة في الفقر الريفي في شرق سوريا، وأدى إلى خروج مئات آلاف الناس من أراضيهم، والانتقال الى مساكن غير رسمية وسيئة الخدمات، والتي تركزت حول المدن الكبيرة، بما في ذلك دمشق. أما بالنسبة للفساد ، فإن تقارير الفساد العالمية التي أصدرتها منظمة الشفافية الدولية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تضع سوريا في مرتبة أعلى بقليل من القاع. حيث كان أداء عدد قليل من البلدان فقط هو الأسوأ. حكاية الاقتصاديين هذه هي السبب وراء نظرة البنك الدولي لأسباب الانتفاضات العربية، حيث خلص إلى أنه ما كان ينبغي أن تحدث الاحتجاجات على الإطلاق. ولكن عندما ننظر إلى ما يسميه البنك "تصورات الرضا عن الحياة" ، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت انخفاضًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكان الانخفاض أكبر في البلدان المتضررة من الانتفاضات، بما في ذلك سوريا. بغض النظر عن مدى جودة أداء الاقتصاد بالنسبة لأقلية صغيرة، فقد شعرت الأغلبية بأنهم قد تخلفوا عن ركب تلك الاقلية، مما ساهم في زيادة التظلمات والتي انعكست على شكل انفجار في الرأي العام في عام ٢٠١١. هناك جدال حول ما سبب الانتفاضة في سوريا. ففي تونس ومصر ، كانت العوامل الاجتماعية-الاقتصادية واضحة وانعكست في شعارات

المحتجين. بينما كان ذلك أقل في سوريا بالمقارنة. ما مدى أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في دفع الناس إلى الشوارع ؟ لن نتسرع في تجاهل دور العوامل الاقتصادية في الانتفاضة السورية، وذلك للأسباب التي ذكرتها للتو. ولكن يتعين علينا أن نفهم أيضاً أن المظلوميات الاقتصادية لم تكن بأي حال من الأحوال العامل الوحيد الذي دفع السوريين للانضمام إلى الاحتجاجات قبل عشر سنوات. كانت الكثير من العوامل الأخرى جزءًا من المعادلة، بما في ذلك المطالب الواسع (للكرامة)، وهو مصطلح جاء لتعريف الانتفاضة للعديد من السوريين. فقد كان الناس ببساطة سائمين ومتعبين من العيش في خوف، و التعرض للإهانات اليومية المتمثلة في الاضطرار إلى رشوة المسؤولين للقيام بعملهم، أو الحصول على عمل – من القلق بشأن ما إذا كانت لديهم الواسطة الصحيحة، للحصول على الرعاية الصحية لأطفالهم، والحصول على التعليم المناسب في الجامعة، الحصول على جواز سفر، وهكذا. وهو ما جعلهم غاضبين، عندما رأوا رجالات النظام يفلتوا من العقاب بسلوكهم و ممارساتهم المنحطة، والتي كثيراً ما تكون ذات طابع إجرامي. الإفلات التام من العقاب. عندما تحدثت مع الأصدقاء السوريين في عام ٢٠١١، كانوا يستخدمون عبارات كتلك التي سمعناها في الولايات المتحدة بعد مقتل جورج فلويد في الصيف الماضي: "شعرنا وكأننا نختنق". هذه المشاعر العامة والتجارب لم تكن عوامل أقل أهمية في تفسير بداية الاحتجاجات في سوريا من المظالم الاقتصادية . أعتقد أننا نستطيع أن نقول بإنصاف إن الاحتجاجات التي اندلعت في آذار(مارس) ٢٠١١ كانت عبارة عن تراكم هائل من المطالبة بالعدالة والإنصاف (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) من أجل إنهاء الممارسات المهينة اليومية التي فرضها النظام السوري على المجتمع السوري بالكامل باستثناء قلة من ذوي الامتيازات. من بين التغيرات العديدة التي أثرت على الاقتصاد أثناء فترة الصراع تكوين نخبة جديدة في طبقة رجال الأعمال السوريين ، بما في ذلك زوال رامي مخلوف، وصعود سامر فوز، من بين العديد من المغتنيين الجدد من الصراع. ما هي العوامل التي تفسر التغيرات في تكوين هذه الطبقة؟ لا شك في أن الصراع أدى إلى زعزعة استقرار شبكات رجال الأعمال والتجار التي كانت قائمة قبل الحرب، مما أسفر عن فرز جديد في صفوف هذه الطبقة "رابحين" و "خاسرين". وكان أحد أهم التحولات التي أعقبت صعود بشار الأسد إلى السلطة تضييق نطاق ما يمكن أن نسميه "الشبكات ذات الامتيازات" داخل مجتمع الأعمال السوري. ففي عهد حافظ الأسد، كانت شبكات النظام و رجال الأعمال أكثر شمولا. مما كان يتيح فرصًا لإثراء الجماعات التي يشعر النظام بأنه بحاجة إليها، بما في ذلك مجتمعات رجال الأعمال السنة. فمن ناحية الاقتصاد السياسي، يمكننا القول أن حافظ كان نظامه فاسدًا وافتراسياً، ولكنه في الوقت نفسه، كان مدركاً أن موقفه سيكون أقوى إذا أتاح للآخرين مجالاً في توسيع حجم الاقتصاد بشكل عام. بينما بدا بشار وجيله من عشيرة الأسد وكأنهم لم يفهموا هذا قط. هذه العقلية والسلوك المفترس من قبل رامي مخلوف وغيره من كان لهم تأثير مدمر على أوساط رجال الأعمال الذين وجدوا أنفسهم مشلولين تماماً، وأجبروا على أن يتخذوا مخلوف شريكاً، أو أن يبيعوا له أعمالهم التجارية. فما كان من رجال الأعمال المتضررين من هذا النوع من السلوك والممارسات إلّا تأييد المعارضة. وبالإضافة إلى ذلك، غادر أصحاب أعمال آخرون البلد مع تصاعد العنف، ليس لأسباب سياسية بل لإنقاذ أعمالهم التجارية. وعلى الجانب الآخر، هناك من رأى في الصراع فرصة وتحرك لسد الثغرات التي تركها أصحاب الأعمال الذين فروا أو انضموا إلى المعارضة. الحرب هي مشروع اقتصادي يتطلب الكثير، وتلبية احتياجاتها خلقت جميع أنواع الإمكانيات للمجهولين النسبيين لجني المال. والمهم أيضا، إن كان أقل وضوحاً، هو دور الصراع في إيجاد مجموعة كبيرة جديدة من المستفيدين في زمن الحرب على الصعيدين الإقليمي والمحلي، من خلال المشاركة في الأنشطة الإجرامية. كما أُتيح لأي شخص لديه الموارد لتمويل ميليشيا من أن يصبح ثريًا نتيجة لذلك، وقام العديد من أمراء الحرب المحليين بذلك. كان أي شخص لديه الموارد اللازمة لتمويل الميليشيا قادرًا على أن يصبح ثريًا نتيجة لذلك. أما الآن، فيتطلع هؤلاء المستفيدون في زمن الحرب إلى غسيل أموال هذه المكاسب الغير مشروعة، وشراء زخارف الشرعية والمكانة الاجتماعية والاحترام التي ستقوي مواقفهم وثبتها- بما في ذلك من خلال دخول الانتخابات البرلمانية. هل ستكون المؤسسة التجارية قبل

الحرب قادرة على استعادة وضعها السابق؟ نحن نشك بذلك. كل المؤشرات تظهر أن هذه المتغيرات ستصبح دائمة. يبدو أن روسيا تستفيد وتُرسمِل بشكل جيد نسبيًا على نفوذها السياسي والعسكري. ولكن الأمر لا يبدوا كذلك بالنسبة لإيران. كيف تفسر ذلك؟ سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، يبدو أن إيران وروسيا أسستا صيغة عمل تقاسمية في سوريا، ولكن يبقى هناك وجود تنافس بين الطرفين لتوطيد نفوذهما من خلال توجهات تبدوا متباينة إلى حد كبير. وفي بعض الأحيان، تجلبهم طموحاتهم إلى الصراع، ولن أستغرب عندما أرى التوترات تزداد في السنوات المقبلة. لا تهتم روسيا كثيرًا بنوعية الحكم بقدر اهتمامها باتساع نطاق الحكم. فبالنسبة لموسكو، توسيع وتقوية المؤسسات الرسمية ليس فقط وسيلة لتوطيد نفوذها وتوسيع علاقاتها التجارية في البلاد، ولكن أيضًا تحقق لها أفضلية استراتيجية للحد من المخاطر المستقبلية في حال وجدت نفسها في مستنقع ودوامة انحدار، و مضطرة للحفاظ على نظام معطل. من ناحية الاخرى، تعمل إيران على توسيع نطاق نفوذها وتوطيده من خلال قنوات مختلفة تماما، من خلال تنمية وتعزيز وجودها داخل القطاعات غير الحكومية، ولا سيما الجماعات المسلحة الاجنبية، وبين القبائل وغيرها من الجماعات المحلية. كما تعمل بهدوء أكبر لإنشاء موطئ قدم ثقافي وديني، وبناء شبكاته الخاصة بالمحسوبية ، وتعزيز سيطرتها على حزب الله للمساعدة في هذه الجهود، وبوجه عام، تسعى إيران إلى وضع الأسس التي تراها حاسمة لطموحها الطويل الأمد في حبس سوريا في إطار استراتيجيتها في المنطقة من جهة، وفي المحور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي كعضو حاسم في جبهة المقاومة. وقد أدى هذان النهجان المختلفان إلى تخفيف حدة التوتر بين روسيا وإيران إلى حد ما. ولكن حيثما يكون الصراع بين الطرفين – وخاصة بشأن المسائل المتعلقة بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة – فإن احتمال تصاعد التوترات دائم الوجود بالتأكيد. إضافةً إلى ذلك، من الواضح أن روسيا لا تشارك إيران الجهود المستمرة لجعل سوريا جبهة إضافية في صراعها مع إسرائيل. اختلافاتهم على هذا سبّبَ احتكاكات في العلاقة، ولكن ليس بشكلٍ صريح. ومع ذلك، فإن احتمال تعرض روسيا وإيران للوقوع في صراع أكثر حدة أمر وارد و حقيقي، وخاصة إذا بدا أن وجود إيران يقوض اهتمام روسيا بتطبيع نظام الأسد وإضفاء الشرعية عليه في نهاية المطاف واستعادة دولة مستقرة (حتى و إن كانت دولة قمعية و متسلطة). كان الاقتصاد السوري في عام ٢٠٢١ في حالة سيئة، وبدى حلفاء النظام عاجزين عن دعمه اقتصادياً. هل تعتقدون أن هذه الصعوبات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على استراتيجية موسكو وطهران ؟ حتى الآن ، تبدو روسيا وإيران على استعداد لتحمل التكاليف الاقتصادية المترتبة على دورهما باعتبارهما الراعيان الرئيسيان لنظام الأسد. ففي شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على سبيل المثال، قدمت إيران خطاً ائتمانياً آخر قدره «بليون دولار» إلى النظام. وعلى هذا فإن أيا من البلدين لم يصل على ما يبدو إلى حدود استعداده للحفاظ على النظام على قدم وساق ، ولو بالكاد. وقد تمكنوا من الحفاظ على تكاليف مشاركتهم في سوريا منخفضة نسبياً "بدافع الضرورة". ولا تستطيع إيران ولا روسيا تقديم الكثير لسوريا في سبيل دعم إعادة الإعمار. ولا يقدم أي منهما مساعدة إنسانية كبيرة تذكر. ولم يكن أي منهما على استعداد لأن يتحمل عبء منع انهيار سوريا الاقتصادي أو أن يتولى زمام المبادرة في نوع من مشاريع "بناء الدولة". ولقد أدى هذا النهج إلى الحد من تعرض إيران وروسيا للمال في سوريا وساعدتهما على تجنب الخيارات الصعبة بشأن تكاليف دعمهما لنظام الأسد. والآن، و بعد أن بدأت أسعار النفط في التعافي من الانحدار الوبائي، فإن ضغوطهما الاقتصادية المحلية قد تتساهل. أيضاً. إن ما. إذا كان هذا التسامح. والصبر سوف يستمر إلى. ما. لا نهاية يشكل سؤالاً مفتوحاً، ولكن في واقع الأمر، لا نستطيع أن نقول ما هو نوع الظروف الاقتصادية التي قد تؤدي إلى تحول في السياسة في طهران أو موسكو. حتى الآن، عانى كل منهما من ضغوط اقتصادية كبيرة داخلياً ودولياً دون تغيير في المسار.

أحزاب اليمين الأوروبي وكورونا: تراجع مؤقت أم دائم؟

نادر عازر
٢ تموز (يوليو) ٢٠٢١

تسبّبت جائحة فيروس كورونا باختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة في العالم، وخاصّة بعد الإجراءات التي اضطرت الحكومات الدولية لاتخاذها، وأدّت إلى تضرّر قطّاعات سياحية وتجارية وخدمية، وارتفاع في معدلات البطالة. هذا كلّه انعكس على السياسة، وخاصة في أوروبا، حيث بدأت شعبية الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة بالانخفاض التدريجي، بدل أن ترتفع. إنّ إجراءات إغلاق الحدود الأوروبية للتخفيف من وطأة الجائحة، منعت دخول اللاجئين، الشحيح أساساً، ومع أنّها كانت أكثر ممّا تحلم به أحزاب اليمين المتطرف، لكن الأوروبيين تراجع اهتمامهم بقضايا الهجرة والجريمة، التي تغذّت عليها الأحزاب المتطّرفة منذ أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥، مستغلّة خوف الناس للصق كل مشاكل المجتمع في رقبة المهاجرين، ولتعزيز الأفكار المسبقة حولهم، كل هذا في ظل يسار أوروبي غائب ومشتت ومنفصل عن الواقع المحيط. جعلت جائحة كورونا من قضايا القطاع الصحي، والبطالة، وإنقاذ الاقتصاد، الهمّ الأول بالنسبة للأوروبيين،

كما أظهرت أنّ للمهاجرين دوراً حيوياً في المجتمع وسوق العمل، وخاصة في القطاعات الصحية والزراعية والخدمية، وكشفت أيضاً أن أداء الأحزاب اليمينية المتطرفة كان سيئاً ومفلساً، سواء كانت في الحكومة كما في إيطاليا، أو في المعارضة كما في ألمانيا وإسبانيا والسويد، وأنها لا يمكنها تقديم شيء خارج إطار مهاجمة الأجانب. على إثر ذلك أعاد الناس ثقتهم بالعديد من الأحزاب الحاكمة في القارة العجوز سواء كانت محافظة أو ليبرالية أو من يسار الوسط، بعد أن كانت شعبيّتها في مسار انحداري بشكل عام.

تكفي جولة سريعة على أرقام استطلاعات الرأي في الدول الأوروبية الأربع المذكورة أعلاه لمعرفة ميول مواطنيها الحالية.

إيطاليا:

في استطلاعات الرأي بإيطاليا، تراجعت شعبية حزب "رابطة الشمال" اليميني المتطرف بقيادة ماتيو سالفيني، إلى ٢٧ بالمئة في حزيران ٢٠٢٠، بعد أن كانت ٣٧ بالمئة في آب ٢٠١٩.

وكانت شعبية "رابطة الشمال" في خط تصاعدي مستمر بقوة، إذا ما قارنا نتائج استطلاعات الرأي بنتائج الانتخابات البرلمانية، التي أخذ فيها أكثر من ١٧ بالمئة عام ٢٠١٨، مستفيداً من أزمة اللاجئين في أوروبا عام ٢٠١٥، فيما كان قد حصل على ٤ بالمئة فقط في انتخابات عام ٢٠١٣.

وشهد الحزب المتطرف انخفاضاً غير مسبوق في شعبيته في معقله بإقليم لومبارديا الذي أصبح بؤرة لتفشي فيروس كورونا. بعد سوء إدارته للأزمة وللنظام الصحي، وتقليله بداية من خطر الفيروس، وإلقاء اللوم على المهاجرين، تبعها تقصير شديد في إجراء الفحوصات الطبية، وفشل في شراء معدات كافية للحماية، إلى جانب نشر نظريات المؤامرة حول أصول الفيروس.

إسبانيا:

بدأت شعبية الحزب اليميني المتطرف Vox بالهبوط في استطلاعات الرأي، وحصل على ١٥ بالمئة في شهر حزيران ٢٠٢٠، بعد أن كانت ١٧ بالمئة في شهر آذار ٢٠٢٠ فترة بدء تفشي كورونا.

رغم مسارعة حزب فوكس لتقديم خطة من عشر نقاط لمواجهة تهديد فيروس كورونا، لكنها لم تساعده، لأنها لم تقدم جديداً على اقتراحات الحكومة بقيادة الحزب الاشتراكي العمالي، إلى جانب غرقه في نظريات المؤامرة حول فيروس كورونا، واتهامه الحكومة الإسبانية بترك المواطنين المسنين يموتون من الفيروس.

واشتهر حزب فوكس بعد حيازته على ١٢ مقعداً في إقليم الأندلس ، ثم حصل بعدها على ١٠ بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الإسبانية في نيسان ٢٠١٩، وبعد إعادة الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠١٩ حصل على ١٥ بالمئة من أصوات الناخبين أي أكثر من ٣,٦ مليون صوت.

روّج حزب فوكس لنفسه كمدافع عن المناطق الأكثر فقراً في إسبانيا، مثل الأندلس، وأنه سيوقف تدفق المهاجرين من القارة الأفريقية، وسيعيد النظام الدستوري في كاتالونيا، وسيحظر جميع "الأحزاب الانفصالية"، وسيجعل من إسبانيا "رائعة مرة أخرى"، وهاجم الاتحاد الأوروبي واتهمه بتشكيل تهديد أساسي لسيادة البلاد.

ألمانيا:

شهد الحزب اليميني المتطرف "البديل لألمانيا" انخفاضاً في شعبيته في استطلاعات الرأي، إلى ٩ بالمئة في حزيران ٢٠٢٠ بعد أن كانت ١٧ بالمئة في أيلول ٢٠١٩. لم يقدم حزب "البديل" اقتراحات جديدة غير التي قدمتها الأحزاب الأخرى لمحاربة وباء كورونا في ورقة سياسية من عشر نقاط أيضاً، تضمّنت زيادة عدد الفحوصات الطبية، وإنتاج معدات حماية إضافية للعاملين الصحيين، وحماية المواطنين المعرضين لخطر. وبحسب متابعة لموقع "فورين بوليسي" فإن التفاعل حتى مع منشورات "حزب البديل" انخفض إلى النصف على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة المتعلقة منها بأزمة كورونا. وكان حزب "البديل" قد حصل على أكثر من ٤ بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٣، ليقفز إلى أكثر من ١٢ بالمئة في انتخابات العام ٢٠١٧، أي ما يزيد عن خمسة ملايين صوت. في المقابل ارتفعت شعبية الائتلاف المسيحي الديمقراطي بقيادة ميركل إلى أرقام غير مسبوقة منذ ثلاث سنوات، إلى ٣٩ بالمئة في حزيران ٢٠٢٠ بعد أن كانت ٢٦ بالمئة في حزيران ٢٠١٩. وفي استطلاع آخر أظهر رضى ٨٠ بالمئة من الألمان على طريقة إدارة حكومة ميركل لأزمة كورونا.

السويد:

شهدت الحياة السياسة السويدية نزعة مشابهة، مع ازدياد اهتمام الناس بالقضايا الصحية والاقتصادية والبطالة، مقابل تراجع أهمية قضايا الهجرة والجريمة، وتراجعت معها شعبية حزب "ديمقراطيو السويد" اليميني القومي في استطلاعات الرأي إلى ١٧ بالمئة في حزيران ٢٠٢٠ بعد أن وصلت إلى ٢٥ بالمئة في كانون الأول ٢٠١٩. وكان حزب "ديمقراطيو السويد" قد حصل على أكثر من ١٧ بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨، مقابل ١٣ بالمئة عام ٢٠١٤. وفي المقابل ارتفعت شعبية "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" الحاكم في السويد بشكل سريع وكبير، إلى أكثر من ٣٣ بالمئة في أيار ٢٠٢٠، بعد أن كانت آخذة في الانخفاض المتواصل حتى وصلت إلى ٢٣ بالمئة في شباط ٢٠٢٠. ختاماً، معروف أن استطلاعات الرأي مؤقتة وقابلة للتغير السريع، ولا يمكن الأخذ بها كمؤشر بعيد المدى، لكنها تعكس ميلاً شعبياً راهناً، وتُظهر القضايا التي تشغل بال الناس، كالصحّة والاقتصاد وسط تحذير العديد من الخبراء الماليين من ملامح أزمة، أو ركود يلوحان في الأفق، مقابل آراء ترجح عودة انتعاش الاقتصاد العالمي. كل ذلك يؤكد أن الأزمة التي خلّفها فيروس كورونا لها تداعيات قد تمتد لتكون طويلة الأجل، وقد تُظهر خلافات كامنة تؤثر على الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، مع ازدياد الاتهامات الدولية للصين بتكتّمها على معلومات مهمة حول احتمال تسرّب فيروس كوفيد-١٩، بالخطأ، من مختبر في ووهان، إلى جانب اتهامات بالتضليل والتقصير لمنظمة الصحة العالمية.

المراجع:
موقع بوليتيكو للإحصاءات، وموقع فورين بوليسي.

الحقوق

غلاف العدد لوحة لجورج غروز «زيت على قماش، The Heckscher Museum of Art, Huntington, N.Y». ص٣ (استنساخ ميكانيكي لرجل عربي، ميكس ميديا) + ص٥ عامود+ ص٧ (ستالين بكداش ، ميكس ميديا)، ص١٠ (وجهي بكداش، ميكس ميديا) + ص١٤،٣٥،٣٦،٣٧،٢٣،٢٢،١٩،١٦، للفنان رامز مكرم باكير.
ص٢٤،الولايات المتحدة وبناء الامم،(سبق النشر في جريدة الآخبار، ١٦ تموز ٢٠٢١.
ص٢٠، مقالت الدكتور عارف دليلة منقولة من صفحته الرسمية على الفيسبوك. مقالة الكاتب محمد جمال باروت سبق ونشرت في صحيفة الحياة عام ١٩٩٨. ص١١ لوحة للفنان التشكيلية بطرس المعري (حبر صيني واكريليك على ورق) ، ص٢١، لوحة للفنانة التشكيلية سارة شمة (زيت و أكريليك على قماش ٢٠٠*٢٥٠ سم ، بعنوان meat.
ص٣١ ، من مطبوعات أندي ورهول لبورتريات ماو ١٩٧٢.

جميع الحقوق محفوظة © 2022

تحتفظ جريدة المسار الصادرة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بحقوق ملكيتها للمواد المنشورة فيها، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونيًا أو ورقيًا الحصول على موافقة المجلة مع الإشارة إلى المصدر.